

إشكالات الصلح في مادة شؤون الأسرة في التشريع الجزائري Challenges of reconciliation in family affairs in Algerian legislation

ياسمينة العيد⁽¹⁾ صبيحة لمطاي⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق. الجزائر، مخبر قانون الأسرة

Y.laid@univ-alger.dz Laidyass222@gmail.com

⁽²⁾ جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق. الجزائر

Lemtaisabiha.fac@gmail.com

تاريخ النشر:

2023/12/31

تاريخ القبول:

2023/11/28

تاريخ الارسال:

2023/06/16

الملخص:

يعرف المجتمع الجزائري ارتفاعا رهيبا في عدد حالات الطلاق بسبب تفاعل عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية، إذ حسب احصائيات وزارة العدل، تم تسجيل حوالي 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من عام 2022.

يعد البحث في أسباب فشل جلسات الصلح بين الزوجين من بين أهم المسائل التي ينبغي التركيز عليها في هذه الدراسة، للمساهمة في إيجاد الحلول التي تفعل الصلح كإجراء وقائي للحد من تنامي ظاهرة الطلاق، وسنتطرق من خلال هذه الدراسة لمقاربة حول الصلح كإجراء وجوبي للحكم بفك الرابطة الزوجية (أولا)، والصلح كآلية وقائية لمنع تفكك الرابطة الزوجية (ثانيا).

الكلمات المفتاحية:

الطلاق - العدة - إجراءات التقاضي - إجراء وجوبي - جلسات الصلح - آلية وقائية

Abstract:

The Algerian society has witnessed a tremendous increase in divorce cases due to the interaction of several factors. According to statistics from the ministry of Justice, approximately 44.000 divorce and separation cases were recorded in the first half of 2022.

المؤلف المرسل: ياسمينة العيد

This study emphasizes exploring the failure of reconciliation sessions reasons to find solutions that effectively promote reconciliation as a preventive measure to mitigate the growing divorce phenomenon. It presents an approach regarding reconciliation as a mandatory step for adjudicating the dissolution of the marital bond (firstly), and as a preventative mechanism to deter marital breakdown (secondly).

key words:

Divorce-Waiting period legal proceedings-Mandatory procedure-Mediation session-Preventive mechanism.

مقدمة:

إن انفتاح المجتمع الجزائري على العالم الخارجي بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة لا سيما منها مواقع التواصل الاجتماعي، وتأثره بالمستجدات الحضارية التي لا تمد صلة بتقاليدنا وأعرافنا، ساهمت في خلق مفاهيم وشعارات جديدة تعمل على تدمير العلاقات الأسرية.¹

الطلاق سبب من أسباب التفكك الأسري، وهو أحد الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على تركيبة ووحدة المجتمع.

والطلاق بحد ذاته لا يعد مشكلا إن كان لا بد منه، لكن الإشكال هو ارتفاعه المخيف، بحيث أصبح ظاهرة مستفحلة بشكل متسارع، فحالات الطلاق في ارتفاع مستمر بلغ أعلى درجاته مقارنة بالماضي، ففي سنة 2005 بلغ نسبة 11.1 بالمائة وارتفع إلى 14.46 بالمائة سنة 2010، ثم إلى نسبة 16.23 بالمائة سنة 2015، ثم 17.42 سنة 2016 ليصل إلى نسبة تتجاوز 19.5 بالمائة سنة 2017²، وحسب آخر الإحصائيات التي أعلنت عنها وزارة العدل في سنة 2022، فقد تم تسجيل 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من عام 2022، أي حوالي 240 حالة يوميا و 10 حالات في الساعة³.

يساهم الصلح باعتباره أحد آليات التسوية الودية للنزاعات في الحد من الطلاق، ومن ثم الحد من التفكك الأسري، فالإصلاح بين المتخاصمين من مكارم الأخلاق التي دعت إليها الشريعة الإسلامية، و هذا لقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مِنْ أَمْرٍ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁴، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأُصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَأَتَّقُوا

¹ -ياسمينه العيد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مجلة الأسرة والمجتمع، جامعة الجزائر 2، المجلد 11، العدد 01، السنة 2023، ص 134-194.

² -بلقاسم الحاج، "العوامل السوسيوسياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري"، مقال منشور بكتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم: التفكك الأسري، طرابلس، لبنان 2018/03/22-21، ص. 103-118، ص 109.

³ - إيمان عويمر، الطلاق المبكر يقوض المجتمع الجزائري ب 240 حالة يوميا، تاريخ النشر الثلاثاء 27 سبتمبر 2022، تاريخ لاطلاع 04 أكتوبر 2023 على الساعة 07:53.

الرابط <https://www.independentarabia.com/>

⁴-سور النساء، الآية 114.

الله لعلكم ترحمون¹، و قوله تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير﴾².

غير أن نجاح الصلح في قضايا فك الرابطة الزوجية متوقف على النصوص القانونية التي تنظمه وتحدد وظيفته كوسيلة ودية وقائية.

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تركز على أهم آلية لحل النزاعات الأسرية، كما أنها تسلط الضوء على الأسباب التي تعيق الصلح عن تحقيق الغاية التي وجد من أجلها. من أجل الوقوف على أهم جوانب الموضوع يستلزم طرح الإشكالية التالية: هل الصلح هو مجرد إجراء وجوبي للحكم بفك الرابطة الزوجية أم هو آلية وقائية لمنع فك الرابطة الزوجية؟

لدراسة هذا الموضوع اعتمدت على المنهج التحليلي أساسا الذي يتمثل في تحليل ونقد النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الصلح، واعتمدت في دراستي على الخطة التالية: الصلح كإجراء وجوبي للحكم بفك الرابطة الزوجية (أولا)، الصلح كآلية وقائية لمنع تفكك الرابطة الزوجية (ثانيا).

المبحث الأول: الصلح كإجراء وجوبي للحكم بفك الرابطة الزوجية

يعد الصلح العرفي من أنجح وأقدم طرق تسوية النزاعات الزوجية، فجذوره تعود الى آلاف السنين، فقبل الاحتلال الفرنسي كان يعد نظاما قضائيا قائما بذاته، وظل بعد ذلك محتفظا بمكانته لاسيما في بعض المناطق الريفية والجبلية والصحراوية، فهو يعد طريقة أصيلة لحل النزاعات عندهم³.

¹-سورة الحجرات، الآية 10.

²-سورة النساء، الآية 128.

³ -عبد الله نوح، المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي ميزاب، طريقة اصيلة بديلة وفعالة لحل النزاعات بواسطة الصلح، حوليات جامعة الجزائر 1، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، الجزائر، العدد 03، السنة 2014، ص. ص 7-41، ص 7.

يحقق الصلح العرفي مثل القضائي عدة أهداف إنسانية من خلال إحلال المودة بين الزوجين، واجتماعية من خلال السعي الى تكريس قيم المجتمع وعاداته وتقاليده بغرض المحافظة على تماسك الأسرة وحمايتها من التفكك الاجتماعي، واقتصادية¹.

غير أن ما يميز الصلح العرفي عن الصلح القضائي أنه يعد وسيلة وقائية للنزاعات الزوجية، فالأفراد يلجؤون إليه عند ظهور بوادر الخلاف، بخلاف الصلح القضائي الذي يتم اللجوء إليه بعد مباشرة إجراءات التقاضي أي بعد تفاقم الخلاف.

هناك عدة أسباب تحول دون نجاح جلسات الصلح، منها ما يرجع إلى الأطراف أنفسهم، ومنها ما يرجع إلى الأسباب ذات المصدر التشريعي.

سنتناول في هذا المبحث الأسباب ذات المصدر التشريعي التي تحول دون نجاح الصلح والمتمثلة في: تسبيق إجراءات التقاضي على الصلح (أولا)، وعدم اقتران مدة عدة الطلاق الرجعي بمدة الصلح (ثانيا).

المطلب الأول: تسبيق إجراءات التقاضي على الصلح

الأصل في الزواج الديمومة والمودة والرحمة، وهذا لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾²، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾³.

إلا أنه ولأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى نفسية، قد تتحول هذه المحبة إلى ضغينة، ويتحول الاستقرار إلى مشاحنة.

ولتفادي تفاقم الخلافات بين الزوجين وإيذاءهما لبعضهما البعض، شرع الله تعالى الطلاق بين الزوجين وهذا لقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾⁴، إلا أنه ونظرا لما

¹ - علي بداوي، "الإجراءات الجديدة الخاصة بقاضي شؤون الأسرة"، مداخلة أُلقيت في الملتقيات المخصصة لشرح أحكام الكتاب الثاني من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، نشرة القضاة، الجزائر، العدد 64، الجزء الأول، ص.ص 353-364، ص 357 و 358.

² -سورة النساء، الآية 3.

³ -سورة النور، الآية 32.

⁴ -سورة البقرة، الآية 229.

يرتبه من آثار، فإنه لا يتم الحكم بفك الرابطة الزوجية إلا بعد فشل محاولات الصلح بينهما، والتأكد من استحالة العشرة بينهما.

إلا أنه وبدل عرض الصلح على الزوجين عند ظهور بوادر الخلاف، يتم عرضه بعد مباشرة إجراءات التقاضي عند اقتناع الزوجين باستحالة العشرة بينهما. سنتناول في هذا المطلب: مفهوم الصلح القضائي (الفرع الأول)، ثم فشل جلسات الصلح بسبب تسبيق إجراءات التقاضي على الصلح (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الصلح القضائي

نتعرض من خلال هذا الفرع لمسألتين: المدلول اللغوي لكل من "الصلح" و "القضائي (أولاً)، ثم نتعرض بعد ذلك الى "المدلول الاصطلاحي" للصلح القضائي (ثانياً).

أولاً- المدلول اللغوي للصلح القضائي:

سنتطرق للمدلول اللغوي للصلح (1)، ثم المدلول اللغوي للقضائي (2).

1 - المدلول اللغوي للصلح:

صَلَّحَ بفتح اللام تعني صار حسناً وزال عنه الفساد، ويقال "صُلِّحَ أمره أو حاله"، ويقال "صُلِّحَ الحاكم" بضم اللام أي كان ذا خير ومناسبا في حكمه، ويقال "صُلِّحَتْ حاله" أي عفت وعادت إلى صوابها، صارت حسنة وزال عنها الفساد، والصُلِّحُ بضم الصاد تعني الوفاق ويقال "عَقَّدَ صُلْحاً بينهما" أي وفاقاً بعد خصام، إنهاء حالة الحرب، وصَلَّحَ بفتح الصاد تعني اصلاح العطب ويقال "صَلَّحَ العامل الألة" أي اعادها إلى حالتها الأولى وأزال عنها العطب، "صَلَّحَ ما أفسده"، "صَلَّحَ أخطاءه" أي قَوَّمَهَا.¹

2 - المدلول اللغوي لـ "القضائي":

القضاء له عدة معاني، فهو يقصد به الحُكْم والأداء والمنع وعمل القاضي، ويقال الهيئة القضائية أي السلطة التي يوكل إليها بحث الخصومات للفصل فيها طبقاً للقانون، ويقال حكم قضائي².

¹ - معنى صلح في معجم اللغة العربية، قاموس عربي عربي، اطلع عليه بتاريخ 2023-10-06 على الساعة

16:49 <https://www.maajim.com/dictionary>

² - تعريف ومعنى قضائي في معجم المعاني الجامع-معجم عربي، اطلع عليه بتاريخ 2023-10-06 على

الساعة 17:46. <https://www.almaany.com/ar/dict>

ثانيا - المدلول الاصطلاحي للصلح القضائي:

سننتظر لتعريف الصلح في الشريعة الإسلامية (1)، ثم تعريف الصلح في القانون (2).

1 - تعريف الصلح في الشريعة الإسلامية:

يعرف فقهاء الحنفية الصلح بأنه عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضيهما، ويعرفه فقهاء الشافعية بأنه عقد يؤدي إلى قطع النزاع، ويعرفه فقهاء الحنابلة بأنه معاقدة يتم التوصل بها إلى الصلح بين المتخاصمين ولا يقع غالبا إلا بالأقل من المدعى به على سبيل المداراة لبلوغ الغرض، أما فقهاء المالكية فيعرفون الصلح بأنه انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه،¹.

إذا الصلح حسب فقهاء الشريعة الإسلامية هو عقد وضع لرفع النزاع بين المتخاصمين وقطع الخصومة².

2 - تعريف الصلح في القانون:

يعرف فقهاء القانون الصلح بأنه "عقد يحسم به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا، وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه"³، كما يعرف بأنه "عقد ينهي به الأطراف نزاعا قائما أو محتملا عن طريق تنازلات متبادلة، ويمكن أن يحصل ذلك بمعزل عن أية دعوى وهذا ما يسمى بالصلح خارج إطار القضاء Transaction extrajudiciaire أو بمعرض دعوى عالقة أمام القضاء أي الصلح القضائي Transaction judiciaire"⁴.

والصلح سواء كان عرفيا أو قضائيا يتطلب لتحقيقه ثلاث شروط وهي: وجود نزاع قائم بين الطرفين، وأن يكون لدى الخصمين نية حسم النزاع، فالنية مسألة بالغة الأهمية لقوله تعالى: "ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما"⁵، وان يكون هناك تنازلات متبادلة من الطرفين¹.

¹ - عبد الحق لخذاري، "الصلح القضائي بين الزوجين في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري"، مجلة الأحياء، الجزائر، المجلد 20، العدد 24، ماي 2020، ص.ص 241-268.

² - الأنصاري حسن النيداني، الصلح القضائي، دور المحكمة في الصلح والتوفيق بين الخصوم، دراسة تأصيلية وتحليلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2009، ص 59.

³ - الأنصاري حسن النيداني، المرجع نفسه، ص 59.

⁴ - علي محمد علي دروي، الصلح القضائي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2015، ص 18.

⁵ - سورة النساء، الآية 25.

الفرع الثاني: فشل جلسات الصلح بسبب تسبيق إجراءات التقاضي على الصلح
نتعرض من خلال هذا الفرع لمسألتين: إجراءات الصلح في قضايا فك الرابطة الزوجية
(أولا)، ثم نتعرض بعد ذلك إلى فشل الصلح في قضايا فك الرابطة الزوجية بسبب تأخر
عرضه على الزوجين (ثانيا).

أولا - إجراءات الصلح في قضايا فك الرابطة الزوجية:

يعتبر حق اللجوء إلى القضاء أحد الحقوق التي يكفلها الدستور للجميع، وهو يمارس عند
المساس بحقوق الافراد أو مراكزهم القانونية عن طريق الدعوى القضائية.
تعرف الدعوى القضائية بأنها "سلطة اللجوء إلى القضاء للحصول على تقرير حق أو
لحمايته"²، كما تعرف بأنها "حق إجرائي مستقل عن الحق الموضوعي، يخول لصاحبه
سلطة الادعاء أمام القضاء دون ان يملك الخصم الآخر سلطة لمنع صاحب الحق من
استعمال حقه"³.

يستعمل الحق في الدعوى عن طريق الطلب قضائي، الذي يتولد عن ايداعه بأمانة ضبط
المحكمة المختصة ميلاد الخصومة القضائية، وهي مجموعة من الأعمال الإجرائية المتتابعة
تبدأ بأول إجراء وهو إيداع الطلب القضائي وتنتهي بصور حكم.⁴
يتطلب الفصل في نزاعات فك الرابطة الزوجية رفع أحد الزوجين دعوى قضائية أمام
قاضي شؤون الأسرة للمحكمة المختصة، ومباشرة إجراءات التبليغ القضائي لانعقاد
الخصومة.

يتوجب على القاضي بعد التحقق من انعقاد الخصومة محاولة الصلح بين الزوجين في
جلسة سرية طبقا للمادة 439 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يحضرها الزوجين معا
وفي بعض الأحيان يكون برفقتهما أحد أفراد العائلة بناء على طلبهما.

¹ - الأنصاري حسن النيداني، مرجع سابق، ص 59.

² - أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، الطبعة الخامسة عشر، منشأة المعارف، مصر، ص 114.

³ - نبيل إسماعيل عمر، الوسيط في اقنون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر،
1999، ص 196.

⁴ - زودة عمر، الإجراءات المدنية والإدارية في ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء، الطبعة الثانية،
أونسكلوبيديا، الجزائر، 2015.

يمارس القاضي في إطار الدور الإيجابي الممنوح له سلطات واسعة، إذ يمكنه بعد الاستماع إلى الزوجين منحهما طبقاً للمادة 442 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية مهلة للتفكير لإجراء محاولة صلح جديدة، كما يمكنه تأجيل الجلسة أو ندب قاض آخر بموجب إنابة قضائية لسماع أحد الزوجين إذا استحال عليه حضور جلسة الصلح أو وقع له مانع يحول دون حضوره، ويمكنه طبقاً للمادة 425 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية اللجوء إلى أي مصلحة مختصة للاستشارة، وله طبقاً للمادة 442 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية اتخاذ ما يراه مناسباً من التدابير المؤقتة بموجب أمر غير قابل لأي طعن.

ولا رقابة على القاضي في تقدير عدد محاولات الصلح، فهو يخضع في ذلك لسلطته التقديرية، وهو ما استقر عليه اجتهاد المحكمة العليا، من ذلك القرار الصادر عن غرفة شؤون الأسرة والمواريث بتاريخ 13-03-2014 تحت رقم 0870291 الذي جاء في حيثياته: "بان الطاعن لم يبين مصلحته في إثارة الدفع بمخالفة أحكام المادة 49 من قانون الأسرة، ما دام أنه أثناء جلسة الصلح الوحيدة تمسك بالطلاق، فضلاً عن أن اجتهاد غرفة شؤون الأسرة والمواريث بالمحكمة العليا استقر على أن تقدير عدد محاولات الصلح يخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من قبل المحكمة العليا"¹.

تنتهي جلسات الصلح في حالة نجاحها بمحضر يثبت الصلح بين الزوجين طبقاً للمادة 443 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، يحرره أمين الضبط ويوقعه القاضي وأمين الضبط والزوجان، ويودع بأمانة الضبط ليعد سنداً تنفيذياً، وفي حالة فشلها أو تخلف أحد الزوجين عن الحضور رغم مهلة التفكير الممنوحة له، يُشرع في مناقشة الموضوع.

ثانياً - فشل الصلح في قضايا فك الرابطة الزوجية بسبب تأخر عرضه على

الزوجين:

إن الارتفاع المستمر والمخيف لعدد حالات الطلاق، يدفعنا للبحث عن الأسباب التي تحول دون نجاح الصلح في الوقاية من الطلاق.

لعل أحد أهم الأسباب ذات المصدر التشريعي التي ساهمت في فشل نظام الصلح، هو تسبيق المشرع لإجراءات رفع الدعوى القضائية على الصلح، واعتبار هذا الأخير أحد الإجراءات اللازمة للحكم بفك الرابطة الزوجية.

¹ - مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، سنة 2014، ص 268-272.

إن الإغفال عن الهدف المتوخى من نظام الصلح في النصوص القانونية، أفقد الصلح قيمته المعنوية وجرده من عنصر نية حسم النزاع، وجعله مجرد اجراء شكلي وجوبي للحكم بفك الرابطة الزوجية، لا طريق ودي للإصلاح بين الزوجين.

وكنتيجة لذلك ذهبت المحكمة العليا في العديد من قراراتها إلى مراقبة مدى صحة إجراء الصلح دون الاهتمام بالغاية التي يحققها هذا الإجراء، ففي قرارها الصادر عن غرفة شؤون الأسرة بتاريخ 14-06-2012 تحت رقم 751790 لم ترى ضرورة في إصدار إنابة قضائية دولية لسماع الطاعنة حول الصلح، بحيث جاء في قرارها: "إن العبرة في إجراء محاولة الصلح هي بحضور طالب الطلاق لجلسة محاولة الصلح والتي اشارت اليها المحكمة، إذ حضر المطعون ضده طالب الطلاق لجلسة محاولة الصلح وأصر على طلب الطلاق بينما تغيبت الطاعنة، وبالتالي فإن المحكمة لم تكن ملزمة بإصدار إنابة قضائية دولية لسماع الطاعنة حول الصلح"¹، وفي قرارها الصادر بتاريخ 07-07-2021 تحت رقم 1477236 أكدت بأن غياب المدعى عليها جلسات الصلح لا يؤثر على صحة إجراءات الصلح، فالعبرة بحضور طالب فك الرابطة الزوجية، في حين الصلح يتطلب سماع الطرفين كل على حدة ثم معا لمعرفة سبب الخلاف ومحاولة إيجاد حل ودي يرضيهم، وقد جاء في قرارها المذكور "...وقد استقر اجتهاد غرفة شؤون الأسرة والمواريث على وجوب حضور طالب فك الرابطة الزوجية لمحاولات الصلح، وإلا أصبح الوجوب المنصوص عليه في المواد المشار إليها أعلاه بدون جدوى وعليه فإن هذا الوجه مؤسس ويترتب عليه نقض الحكم محل الطعن بالنقض دون حاجة للرد على بقية الأوجه.

وحيث إنه ما دام المطعون ضده لم يحضر جلسات محاولات الصلح، فلم يبقى للنزاع ما يتطلب الفصل فيه، فإن نقض الحكم بدون إحالة..."²

إن فلسفة نظام التقاضي تختلف تماما عن فلسفة نظام الصلح، فالتقاضي يقوم على فكرتين وهما، خروج النزاع عن سيطرة الخصوم، ووجوب تدخل القضاء لفرض الحماية والفصل لصالح أحد الخصوم ضد الآخر، بينما الصلح يقوم على فكرتين مغايرتين وهما، ظهور بؤادر الخلاف بين الخصمين، ووجوب السعي في الإصلاح بينهما قبل الوصول إلى مرحلة التقاضي.

¹ -مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، 2014، ص 251-255.

² -مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، 2021، ص 84-87.

فالقضاء وإن كان بإمكانه الحسم في النزاعات من الناحية القانونية، إلا أنه يعجز عن حسمها من الناحية الاجتماعية والعائلية¹ وحتى النفسية، فمبدأ علانية الجلسات يتعارض تماماً مع خصوصية النزاعات الزوجية، وهو يتسبب في الكثير من الأحيان في إحراج المتقاضين وفي كشف أسرارهم وخلافاتهم أمام الناس بمجرد تواجدهم أمام قسم شؤون الأسرة، وهو ما يولد آثار نفسية بالغة عليهم ويفسد العلاقات بينهم.²

وقد أثبت الواقع في العديد من الحالات زيادة توتر العلاقة بين الزوجين بعد عرض النزاع على القضاء، وتطورها إلى خلافات عائلية بين عائلي الزوجين، وهو ما نهى عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله "رُدُّوا الخصومَ حتى يَصْطَلَحُوا، فإن فصلَ القضاء يُحدثُ بينَ القومِ الضغائنَ"³، وبذلك تأخير اجراء الصلح بين الزوجين الى ما بعد رفع الدعوى القضائية لم يأتي بالنتائج الإيجابية التي يفترض أن يحققها، والتي لا يزال الصلح العرفي يحققها إلى غاية اليوم.

المطلب الثاني: عدم اقتران مدة عدة الطلاق الرجعي بمدة الصلح

الأصل أن تقترن مدة الصلح القضائي بمدة عدة الطلاق الرجعي، لأن العدة هي مسألة شرعية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة لا للأحكام الوضعية. إلا أنه ورغم أن أحكام قانون الأسرة مستمدة كأصل من أحكام الشريعة الإسلامية، وكل ما لم يرد بشأنه نص قانوني يخضع لأحكامها طبقاً للمادة 222 من قانون الأسرة، لم تراعى مسألة عدة الطلاق الرجعي عند وضع النصوص القانونية للصلح، مما نتج عنه تنامي ظاهرة الطلاق بسبب فشل جلسات الصلح.

سنتناول في هذا المطلب: مفهوم عدة الطلاق (الفرع الأول)، ثم استحالة الصلح بسبب انقضاء مدة عدة الطلاق الرجعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم عدة الطلاق

نتعرض من خلال هذا الفرع لمسألتين: المدلول اللغوي لكل من "العدة" و"الطلاق" (أولاً)، ثم نتعرض بعد ذلك إلى "المدلول الاصطلاحي" لعدة الطلاق (ثانياً).

¹ - الأنصاري حسن النيداني، مرجع سابق، ص 50.

² - عبد الله نوح، مرجع سابق، ص 13.

³ - الراوي محارب بن دثار، المحدث: البيهقي، المصدر: السنن الكبرى للبيهقي. أنظر: الدرر السنية، الموقع:

<https://dorar.net/hadith/search> تاريخ التصفح على الموقع: 02 أكتوبر من سنة 2023.

أولاً - المدلول اللغوي لعدة الطلاق:

سنتطرق للمدلول اللغوي للعدة (1)، ثم المدلول اللغوي للطلاق (2).

1 - المدلول اللغوي لـ "العدة":

العدة بكسر العين وتشديد الدال المفتوحة، تعني ما تمكثه المرأة بعد طلاقها أو وفاة زوجها لمعرفة براءة رحمها، أي مدة تربص وانتظار تقضيها الزوجة وجوبا دون زواج إثر الفرقة.¹

2 - المدلول اللغوي لـ "الطلاق":

الطلاق يعني رفع قيد النكاح المنعقد بين الزوجين بألفاظ مخصوصة، ويقال حلف بالطلاق أي حلف بأنه سيطلق زوجته.²

وقد جاء في المعجم الوسيط: طَلَّقَ طُلُوقاً وَطَلَّاقاً أي تحرر من قيده ونحوه، ويقال امرأة طالق: محررة من قيد الزواج، وناقاة أو شاة طالق: مرسلة ترعى حيث شاءت، وجاء في مجمع الأنهر: وهو في اللغة عبارة عن رفع القيد مطلقاً، يقال أطلق الفرس والأسير، ولكن استعمل في النكاح بالتفعيل، وفي غيره بالأفعال، ولهذا في قوله لامراته (أنت مطلقة) بالتشديد لا يحتاج فيه إلى النية، وبتخفيفها يحتاج كما في التبيين.³

ثانياً - المدلول الاصطلاحي لعدة الطلاق:

يعرف بعض فقهاء الحنفية عدة الطلاق بانها تربص يلزم المرأة عند زوال ملك المتعة، أي انتظار المرأة انقضاء المدة المحددة للعدة بعد زوال ملك الرجل متعة امرأته، وهناك من يعرفها بانها أجل ضرب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح، وهناك من اتجه الى تعريفها بانها تربص مدة معلومة تلزم المرأة بعد زوال النكاح، أما فقهاء الشافعية فيعرفون عدة الطلاق

¹ - تعريف ومعنى العدة في معجم المعاني الجامع-معجم عربي، اطلع عليه بتاريخ 2023-10-06 على الساعة 21:59، <https://www.almaany.com/ar/dict>.

² -تعريف ومعنى الطلاق في معجم المعاني الجامع-معجم عربي، اطلع عليه بتاريخ 2023-10-06 على الساعة 22:13، <https://www.almaany.com/ar/dict>.

³ - أحمد محمد علي داود، الأحوال الشخصية، الجزء الأول والثاني، الطبعة الأولى/الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 10 من الجزء الثاني.

بأنها مدة معدودة تترىص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها، ويعرفها فقهاء المالكية بأنها مدة يمتنع فيها الزواج بسبب طلاق المرأة¹.

أما فقهاء الحنابلة فيعرفون عدة الطلاق بأنها مدة معلومة تترىص فيها المرأة لتعرف براءة رحمها، وذلك يحصل بوضع الحمل، أو مضي اقراء، أو أشهر². أما عدة الطلاق الرجعي، فهي تعرف بأنها تلك المدة الزمنية المحددة التي تترىص فيها المرأة المطلقة المدخول بها فتلتزم بأحكامها وتنتظر حتى تنتهي وتنقضي كاملة فتبين عن زوجها أو يراجعها قبل انقضاءها³.

الفرع الثاني: استحالة الصلح بسبب انقضاء مدة عدة الطلاق الرجعي

نتعرض من خلال هذا الفرع لمسألتين: تقسيمات الطلاق (أولاً)، ثم نتعرض بعد ذلك إلى أثر انتهاء مدة العدة على طبيعة الطلاق الرجعي (ثانياً).

أولاً - تقسيمات الطلاق:

يتجه فقهاء الشريعة الإسلامية إلى تقسيم الطلاق إلى عدة تقسيمات: من حيث دلالة اللفظ إلى الطلاق الصريح وطلاق الكناية، ومن حيث صفة وقوعه إلى الطلاق الرجعي والطلاق البائن، ومن حيث الموافقة للسنّة ومخالفتها إلى الطلاق السني والطلاق البدعي، ومن حيث الزمن المرتبط به إلى الطلاق المنجز، الطلاق المضاف إلى المستقبل والطلاق المعلق⁴.

ما يهمنا من بين هذه التقسيمات هو تقسيم الطلاق إلى طلاق رجعي وطلاق بائن لعلاقته بموضوع الصلح، ولتأثير طبيعة الطلاق الرجعي بانقضاء مدة العدة.

¹ - أحمد نصر الجندي، عدة النساء عقب الفراق أو الطلاق، دار الكتب القانونية، مصر، 1995، ص 7 و8 و9 و11 و12.

² - أحمد محمد علي داود، مرجع سابق، ص 332 من الجزء الثاني.

³ - نور الدين لمطاعي، عدة الطلاق الرجعي وأثارها على الأحكام القضائية، الطبعة الثانية، دار فسيحة، الجزائر، ص 43.

⁴ - حامد عبده الفقهي، أحكام الرجعة في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص 15.

الطلاق الرجعي هو الطلاق الذي يستطيع الزوج إرجاع زوجته خلال عدتها الشرعية، بدون عقد ومهر جديدين، وبدون أن يتوقف الأمر على رضاها¹، وهو يتطلب لتحقيقه حسب المذهب الحنفي شروط وهي: أن يتم الدخول حقيقة، وأن يكون الطلاق غير مقرون بعوض، ولا بعدد ثلاث طلاقات، وأن لا يكون موصوفاً بما يفيد البينونة أو بما يفيد التفضيل، وقد يكون بشكل صريح كأن يقول الزوج لزوجته أنت طالق، أو مطلقة أو طلقتك، وقد يكون بشكل كنائي كأن يقول الزوج لزوجته اعتدي أو استبرئي رحمك أو أنت واحدة²، ويرتب مجموعة من الآثار وهي: قيام علاقة الزوجية ما لم تنتهي فترة العدة، إمكانية التوارث في حال وفاة أحد الزوجين، نقصان عدد الطلاقات التي يملكها الزوج، حق الزوج في إرجاع زوجته دون مهر وعقد جديدين وحتى بدون رضاها، استحقاق النفقة كاملة³.

أما الطلاق البائن فهو نوعين:

- الطلاق البائن بينونة صغرى: وهو الطلاق الذي ينهي علاقة الزوجية، ولا تستأنف بعده إلا بتحقيق ثلاث شروط وهي: عقد جديد ومهر جديد ورضا جديد، ويتحقق إذا طلق الزوج زوجته طلاقاً واحدة أو اثنتان دون مراجعتها خلال فترة العدة، كما يتحقق في الأحوال التالية: إذا تم الطلاق قبل الدخول لان المطلقة غير مدخول بها لا تعتد، أو إذا كان الطلاق على مال أي الخلع، لأن الزوجة لا تدفع المال إلا لتفقد نفسها من الزوج، أو كان بطلها لرفع الضرر أي التطليق⁴، أو كان طلاقاً بالتراضي.
- الطلاق البائن بينونة كبرى: وهو الطلاق المكمل للثلاث، وبموجبه لا يمكن للزوج إعادة زوجته السابقة إلا بعد تحقق مجموعة من الشروط وهي: أن تتزوج

¹ - أحمد محمد علي داود، مرجع سابق، ص 74 من الجزء الثاني.

² - حامد عبده الفقي، مرجع سابق، ص 16.

³ - أحمد محمد المومني، إسماعيل أمين نواهضة، الأحوال الشخصية، فقه الطلاق والفسخ والتفريق والخلع، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 36.

⁴ - أحمد محمد المومني، إسماعيل أمين نواهضة، المرجع نفسه، ص 32.

الطليقة زواجا جديدا صحيحا، وأن يدخل بها الزوج الجديد دخولا حقيقيا، وأن يفارقها بطلاق أو وفاة، وأن تنتهي عدتها من هذا الزواج الجديد.¹

ثانيا: أثر انتهاء مدة العدة على طبيعة الطلاق الرجعي

إذا كانت دعوى الطلاق بالتراضي ودعاوى التطلق والخلع لا تثير إشكالا فيما يخص إمكانية الصلح، لأن تاريخ بداية حساب العدة لا يتم إلا من تاريخ صدور حكم بفك الرابطة الزوجية وهو حكم منشئ، فإن دعوى الطلاق بالإرادة المنفردة تثير عدة إشكالات عملية، لأن تاريخ بداية حساب العدة يتم أحيانا قبل صدور حكم بفك الرابطة الزوجية، وأحيانا أخرى قد يتم حتى قبل مباشرة إجراءات التقاضي.

فالطلاق بالإرادة المنفردة ما لم يكن مكتملا للثلاث أو يكون قد تم قبل الدخول² هو طلاق رجعي بخلاف باقي طرق فك الرابطة الزوجية التي يكون فيها الطلاق بائنا، وتاريخ سريان حساب عدة الطلاق الرجعي يكون من تاريخ تصريح الزوج بالطلاق لا من تاريخ صدور حكم بالطلاق.³

فإذا نطق الزوج بالطلاق بنفس تاريخ رفع الدعوى، فإن الأصل أن فترتي العدة والصلح تكونان متزامنتين، لأن نص المادة 442 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يوجب عدم تجاوز محاولات الصلح مدة ثلاثة (3) أشهر من تاريخ رفع الدعوى، لكن عمليا الأمر غير كذلك، لأنه وفقا لنص المادة 438 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يجب على المدعي في دعوى الطلاق أي الزوج في هذه الحالة أن يبلغ رسميا المدعى عليها أي زوجته والنيابة العامة بنسخة من العريضة الافتتاحية، ووفقا للمادة 16 الفقرة الثالثة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية فإنه يجب احترام أجل عشرين (20) يوما على الأقل بين تاريخ تسليم التكليف بالحضور، والتاريخ المحدد لأول جلسة، وبالنسبة لا يمكن للقاضي إجراء

¹ - أحمد فرح حسين، أحكام الأسرة في الاسلام، الطلاق، الخلع، الأولاد، دار المطبوعات الجامعية، مصر، ص 80.

² - في حالة الطلاق قبل البناء لا تلزم المطلقة بالعدة لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ، فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَوَهُنَّ وَسَرْحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ سورة الأحزاب، الآية 49.

³ - نور الدين لمطاعي، مرجع سابق، ص 67 و68.

الصلح بين الزوجين الا بعد انعقاد الخصومة، فإذا انعقدت في أجل عشرين (20) يوما فإن هذه المدة تخصم من فترة العدة، وإذا طلب الزوج أجل لاستكمال إجراءات التبليغ فإن هذه المدة ستخصم أيضا من فترة العدة، وبذلك عند انعقاد الخصومة يكون الزوج قد استهلك شهرا تقريبا من كامل الفترة التي يحق له فيها ارجاع زوجته، وتكون هذه المدة قد انقضت هباء دون أي مبادرة من القاضي في الصلح.

وإذا كانت الزوجة المكلفة بالحضور مقيمة في الخارج، فإن أجل التبليغ يمدد وفقا للمادة 16 الفقرة الرابعة من قانون الإجراءات المدنية والإدارية إلى ثلاثة (3) أشهر وهو أجل انقضاء مدة عدة الطلاق الرجعي، وهو ما يترتب عنه من الناحية الشرعية استحالة الصلح بين الزوجين لتحول الطلاق من طلاق رجعي إلى طلاق بائن.

إلى جانب الحالة المذكورة، يتعذر على القاضي من الناحية الشرعية الصلح بين الزوجين في أحوال أخرى، رغم أن الإمكانية قائمة من الناحية القانونية لعدم انقضاء مدة 03 أشهر المنصوص عليها في المادة 49 من قانون الأسرة والمادة 442 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وهي:

- حالة نطق الزوج بالطلاق بمدة قبل رفع الدعوى، فتكون مدة العدة قد انقضت أصلا قبل مباشرة إجراءات التقاضي، أو قبل انعقاد الخصومة
 - وحالة الطلاق المكمل للثلاث، أي استهلاك الزوج لعدد الطلقات المسموح له بها.
- فإذا وجد القاضي نفسه في إحدى الحالات المذكورة، فإنه يتعذر عليه من الناحية الشرعية الصلح بين الزوجين، فالصلح ليس مجرد مسألة إجرائية، وإنما إجراء ذو أبعاد دينية، والإخلال بها هو إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية وهذا لقوله تعالى: ﴿وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه﴾¹ كما أن في ذلك إخلال بأحكام النظام العام².
- واستخلاصا لما سلف نقول، أنه من الخطأ ربط محاولات الصلح بإجراءات التقاضي، ومن الخطأ فصل مدة عدة الطلاق الرجعي عن مدة الصلح لتلازم المدتين.

¹ -سورة الطلاق، الآية 1.

² - ياسمينة العيد، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الثاني: الصلح كآلية وقائية لمنع تفكك الرابطة الزوجية

إن الرفع من درجة فعالية الصلح يقتضي مراجعة شاملة لأحكام الصلح، فمن الناحية الإجرائية يتطلب الأمر تطوير آلية الصلح وجعلها وسيلة وقائية سابقة لإجراءات التقاضي، يتم اللجوء إليها عند ظهور بوادر الخلاف¹.

إذ اللجوء المباشر إلى القضاء لحل الخلافات الزوجية أثبت عدم نجاعته كوسيلة، فإجراءات التقاضي لا تتسبب فقط في زيادة حدة الخلافات وتوترها بين الزوجين، وإنما تتسبب أيضا في توليد الحقد والضغينة بين العائلتين، وفي استحالة الصلح بين الزوجين بسبب انقضاء مدة عدة الطلاق الرجعي قبل إجراء الصلح.

أما من الناحية الموضوعية، فالأمر يتطلب مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية لارتباط الصلح بمسألة بالغة الأهمية وهي العدة.

سنتناول في هذا المبحث مسألتين وهما: مراجعة الأحكام الإجرائية للصلح (أولا)، ومراجعة الأحكام الموضوعية للصلح (ثانيا).

المطلب الأول: مراجعة الأحكام الإجرائية للصلح

القواعد القانونية هي مجموعة من القواعد التي تنظم سلوك الأشخاص عن طريق تكليفهم، بالقدر اللازم لضمان أمن واستقرار المجتمع²، وهي نوعين قواعد موضوعية وقواعد إجرائية.

فالقواعد الموضوعية هي تلك القواعد التي تبين الحقوق كالقانون المدني وقانون الأسرة والقانون التجاري وغيرهم من القوانين، أما القواعد الإجرائية فهي تلك القواعد التي تبين كيفية حماية الحقوق الموضوعية إذا ما تم الاعتداء عليها، وهي منصوص عليها في القوانين الإجرائية.

وردت الأحكام الموضوعية لفك الرابطة الزوجية في قانون الأسرة باعتباره قانون موضوعي، أما أحكامها الإجرائية فقد وردت في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، إلا أنه فيما يخص الصلح فقد وردت أحكامه في القانونين معا.

يتم إجراء الصلح بين الزوجين وفقا لأحكام قانون الأسرة وقانون الإجراءات المدنية والإدارية بعد مباشرة إجراءات الخصومة وانعقادها، إلا أن ربط الصلح بإجراءات

¹ - ياسمينة العيد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مرجع سابق، ص 145.

² - علي فيلاي، مقدمة في القانون، موفم للنشر، الجزائر، 2005، ص 29.

التقاضي لم يثبت أي فعالية كما سبق مناقشته في المبحث الأول، مما يُحتم التفكير في إجراءات أخرى تجعله مستقلا وسابقا عن إجراءات التقاضي لضمان رجوع الزوجين لبعضهما قبل فوات الأوان، كما بات من الضروري الاتجاه نحو الرقمنة لتبسيط الأمور على الخصوم.

سنتناول في هذا المطلب المسالتين التاليتين: إنشاء منصة رقمية على مستوى الجهات القضائية لتكفل بجلسات الصلح عن بعد (أولا)، وفصل جلسات الصلح عن جلسات التقاضي (ثانيا).

الفرع الأول: إنشاء منصة رقمية على مستوى الجهات القضائية لتكفل بجلسات الصلح عن بعد

إن إصلاح العدالة هو من أبرز وأهم المحاور التي حظيت بالاهتمام، فقد اعتبر أولوية وطنية لما له من أهمية في مجال دعم حقوق الإنسان، وقد كانت بداية الإصلاحات بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة في 20 أكتوبر 1999 لتكفل بدراسة وضع القطاع واقتراح الحلول والتوصيات الملائمة. فكان من أهم توصياتها عصرنة قطاع العدالة بإدماج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في المجال القضائي¹، وتجسيدا لذلك تم استحداث مديرية عامة لعصرنة العدالة، ثم شرع في عصرنة القطاع فتم توسيع شبكة الاتصال الالكتروني لأنظمة الإعلام الآلي الداخلية الخاصة بقطاع العدالة التي تربط بين مختلف مصالح الجهات القضائية بواسطة الألياف البصرية، وتم استحداث النظام الآلي لتسيير الملف القضائي الذي يسمح بتسيير ومتابعة الملفات بدءا من التسجيل إلى غاية البت في النزاع بشكل نهائي، و تم تجسيد التوجه نحو رقمنة قطاع العدالة عن طريق صدور القانون رقم 03-15 المؤرخ في 01-02-2015 المتعلق بعصرنة العدالة².

قطع قطاع العدالة شوطا كبيرا في رقمنة العمل القضائي، وهو الآن يتوفر على شبكة قطاعية خاصة تمكن من انشاء منصة رقمية على مستوى الجهات القضائية لتكفل

¹ -ياسمينة العيد، خلوفي سامية، "حجية التبليغ الالكتروني"، الملتقى الوطني الموسوم بالتبليغ القانوني: واقع وآفاق. جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، فرقة البحث PRFU التنفيذ والتبليغ القضائي، كلية الحقوق سعيد حمدين، 15-12-2022.

² -القانون رقم 03/15 المؤرخ في أول من نوفمبر 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، ج ر العدد 06 المؤرخة في 10 فبراير 2015.

جلسات الصلح عن بعد، وتسييرها وفقا للمعايير التقنية الحديثة، لاسيما وأن الشبكة المعلوماتية للقطاع حديثة وتتوفر على أجهزة وفقا للتكنولوجيات الحديثة.

تفعيل مثل هذه المنصة الرقمية يمكن المواطنين من الولوج عن بعد وبتدفق عالي مما يسمح بإدارة جلسات الصلح عن بعد وفي سرية تامة، ويعطي فرصة لهم لعرض خلافاتهم ومناقشة وجهات نظرهم وتبريراتهم اثناء فترة العدة، وهو ما يساهم في ايجاد الحلول التوافقية التي تزيد من درجة فعالية اجراء الصلح وبالتالي ايجاد الحلول البديلة والملائمة للمنازعات، في شفافية تامة ودون عناء وكلفة التنقل.

عدة دول اتجهت الى استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الإصلاح بين الزوجين، وقامت بإنشاء مواقع الكترونية تابعة لوزارة العدل أو المحاكم، تسمح للمواطنين بعرض خلافاتهم قبل مباشرة إجراءات التقاضي.

من بين الدول التي اتجهت إلى رقمنة خدماتها نجد دولة البحرين، فهي تستخدم التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الإصلاح بين الزوجين ابتداء من سنة 2020، وهي تقدم خدمات الكترونية عن بعد من خلال الموقع الالكتروني لوزارة العدل «خدمات وحدة التوفيق الأسري»، وهي تتضمن عدة خدمات: الإصلاح الزوجي، الإصلاح الأسري، الطلاق باتفاق، التحكيم الزوجي، وهي عبارة عن استشارات أسرية لتسوية النزاعات قبل اللجوء إلى المحاكم، وفي حال فشل محاولات الصلح يحول الطلب إلى المحكمة للسير في الإجراءات القضائية¹.

إمارة ابوظبي هي الأخرى أنشأت بتاريخ 10-10-1998 قسم "التوجيه الأسري" للتكفل بإصلاح الخلافات الأسرية، يتم الاستفادة من خدماته عن طريق التسجيل الالكتروني للدعوى على الموقع الرسمي لجهاز القضاء بـ أبوظبي، ويتم تحديد جلسة للطرفين عن بعد بواسطة الاتصال المرئي من خلال تقنية أو برنامج ciscowebex، ويتم إرسال رابط الجلسة عبر البريد الالكتروني للطرفين، ويتولى تسيير الجلسة الموجه الأسري الذي يقوم بمناقشة الطرفين حول الحقوق والواجبات الأسرية ويحاول التوفيق بينهما من خلال

¹ -ياسمينة العبد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مرجع سابق، ص 146.

تقديم الحلول الودية، وتتوج هذه الجلسات إما بالصلح يتم توثيقه و اعتماده رسميا و إما بإحالتهم الى الجهة المختصة.¹

ما يعاب على هذه التقنية هو تعليق الاستفادة من هذه الخدمات على وجود دعوى قضائية، إذ كان من الأجدر جعلها آلية سابقة لمباشرة إجراءات التقاضي.

في ذات السياق ولضمان الاستقرار الاسري أنشأت إمارة أبوظبي سنة 2020 برنامج جديد يسمى "برنامج الصلح خير"، هو عبارة عن برنامج اسري يسمح بحل الخلافات الأسرية بطرق مبتكرة.

إلى جانب دولة البحرين وإمارة ابوظبي، تضع محاكم دبي تحت تصرف مواطنيها موقع الكتروني يسمى " التسويات المدنية والإصلاح الأسري" يسمح لهم بعرض خلافاتهم المدنية لاسيما منها الأسرية "سواء كان النزاع بين الأبناء والآباء أو الزوج وزوجته"، على جهة مختصة تعمل على حلها بشكل ودي وبسيط، وتقوم باستدعاء الأطراف لحضور جلسات الصلح، التي قد تنتهي بقرار يتضمن اتفاقية صلح أو تنازل أو حفظ الملف أو إحالة إلى المحكمة المختصة. تقدم الخدمة بصفة مجانية، غير أنه يشترط للاستفادة منها أن يكون أحد الطرفين من مواطني ومقيمي إمارة دبي أو العاملين فيها، كما يجب ان يرفق طلبه عند التسجيل في الموقع بملف بصيغة PDF.²

الفرع الثاني: فصل جلسات الصلح عن جلسات التقاضي

من أجل الحد من ظاهرة تنامي الطلاق، ينبغي اسناد مهمة الصلح لجهة مستقلة عن الجهة الفاصلة في دعوى فك الرابطة الزوجية (أولا)، كما ينبغي تدعيم قسم شؤون الأسرة بمتخصصين(ثانيا).

¹ -تاريخ الاطلاع جوان 2023 <https://www.adjd.gov.ae/ar/pages/family-guidance.aspx>

² -يتضمن صورة عن عقد الزواج أو حكم الطلاق أو أي وثيقة بحسب نوع الطلب وتكون باللغة العربية. أو مترجمة ترجمة قانونية معتمدة من وزارة العدل في الإمارات، وإذا كانت صادرة من خارج الدولة يجب أن يتم تصديقها من الجهات الرسمية، الوزارة الخارجية في البلد المعني وسفارة الإمارات في البلد المعني ووزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة. تاريخ الاطلاع جوان 2023. الرابط

<https://www.dc.gov.ae/PublicServices/GessServiceDetails.aspx>

أولا - إسناد مهمة الصلح لجهة مستقلة عن الجهة الفاصلة في دعوى فك

الرابطة الزوجية:

بات من الضروري لتفعيل آلية الصلح التخلي عن الممارسات الخاطئة لها، وجعلها وسيلة وقائية سابقة لإجراءات التقاضي، تعمل على الإصلاح بأسهل الطرق والكيفيات، فالإليات المتاحة حاليا وان اعتبرت وقائية الا انها في حقيقة الامر ليست كذلك، فاللجوء اليها بعد مباشرة إجراءات الخصومة يجعل منها وسائل علاجية لا وقائية.

اثبتت الوسائل البديلة السابقة لإجراءات التقاضي فعاليتها أكثر من الوسائل المتبعة حاليا، وخير دليل على ذلك استمرار سكان منطقتي القبائل ووادي ميزاب في عرض نزاعاتهم على المؤسسات العرفية، فالصلح العرفي يجنبهم مصاريف التقاضي وطول الإجراءات -الخصومة والتنفيذ- وتعقيدها، والأهم من ذلك يحافظ على الروابط الأسرية والعلاقات الاجتماعية بعيدا عن أروقة المحاكم.

قد نتصور هذه الوسائل البديلة خارج مرفق القضاء مثل المصالحة التي تقوم بها مفتشية العمل وإدارة الجمارك، وقد نتصورها داخل مرفق القضاء ولكن قبل مباشرة إجراءات التقاضي، مثل الإجراء الجديد الذي اعتمده المشرع مؤخرا بموجب القانون رقم 13-22 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

تتمثل إجراءات الصلح القضائي السابق لإجراءات التقاضي طبقا للمادة 536 مكرر 4 في: تقديم المعني بطلب إجراء صلح إلى رئيس المحكمة التجارية المتخصصة قبل تسجيل العريضة الافتتاحية، ليقوم هذا الأخير بإصدار أمر على عريضة خلال مدة 5 أيام يتضمن تعيين أحد القضاة للقيام بإجراء الصلح في أجل لا يتجاوز 3 أشهر، وبعد تعيين هذا الأخير يقوم طالب الصلح بتبليغ أطراف النزاع بتاريخ جلسة الصلح ليتمكن القاضي من سماعهم ومناقشة وجهة نظرهم للوصول إلى حل ودي مرضي لهم، ويمكن له (القاضي) الاستعانة بأي شخص يراه مناسبا لمساعدته لإجراء الصلح، وبعد الانتهاء من جلسات الصلح يتم تحرير محضر صلح يوقع عليه القاضي والأطراف وأمين الضبط ويودع بأمانة الضبط ويخضع للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية، وفي حالة فشل الصلح ترفع الدعوى أمام المحكمة التجارية المتخصصة، ويرفق محضر عدم الصلح بالعريضة الافتتاحية تحت طائلة عدم قبول الدعوى شكلا.

اعتماد مثل هذه الطرق في حل النزاعات الأسرية أحسن وسيلة للمحافظة على العلاقات الأسرية، لاسيما إن كانت الجهة المكلفة بالصلح تضم إلى جانب القضاة أخصائيين نفسيين ومرشدين اجتماعيين، وهو الأمر المعمول به في عدة دول.

ففي مصر مثلاً تم إنشاء بدائرة اختصاص كل محكمة تطبيقاً لأحكام المادة 05 من القانون 10 لسنة 2004¹ "مكاتب تسوية المنازعات الأسرية" تابعة لوزارة العدل، تضم عدداً كافياً من الأخصائيين القانونيين والاجتماعيين والنفسيين الذين لهم دراية بالمشاكل الأسرية².

يعد اللجوء إلى هذه المكاتب إجراءً وجوبي تحت طائلة عدم القبول طبقاً لنص المادة 09 من القانون 01 لسنة 2000 التي تنص "لا تقبل الدعوى التي ترفع ابتداءً إلى محاكم الأسرة بشأن المنازعات التي تختص بها في المسائل التي يجوز فيها الصلح طبقاً للمادة 06 دون تقديم طلب التسوية إلى مكتب تسوية المنازعات الأسرية المختص...."

يتم استدعاء الأطراف المعنية بالوقائع لسماعهم من طرف 03 ثلاث أعضاء من المكتب لهم اختصاص قانوني واجتماعي ونفسي، ويقومون خلال مدة 15 يوم بمحاولة التوفيق بينهم، فإذا تمت التسوية يتم إفراغ الصلح في محضر يوقعه أطراف النزاع، وتكون له القوة التنفيذية، وإذا فشلت يتم إحالة الملف والمحاضر وكذا تقارير الأخصائيين وتقرير رئيس مكتب التسوية إلى أمانة محكمة الأسرة المختصة التي ترفع أمامها الدعوى.

إلى جانب الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، تضم مكاتب الصلح في بعض الدول كالأردن والسعودية مختصين في الشريعة الإسلامية، ففي الأردن مثلاً تم إنشاء بموجب قانون أصول المحاكمات الشرعية الأردني نظام "مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري"، وهي مكاتب تم إنشاؤها ضمن اختصاص المحاكم الشرعية تعمل على الإرشاد الأسري الوقائي والعلاجي، تتشكل من رئيس يكون من القضاة أو موظفي الدائرة وعدد من الأعضاء المتخصصين في الشريعة والقانون والتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع، وفي السعودية مثلاً تم إنشاء في المحاكم الشرعية سنة 2011 مكاتب متخصصة للإصلاح تسمى "مكاتب الإصلاح بين الزوجين"، تعمل على تسوية خلافات الأزواج قبل إيقاع الطلاق، وقصد

¹ - اطلع عليه في شهر جوان 2023، الرابط: <https://alyassir.com/>

² - ياسمينة العيد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مرجع سابق، ص 146.

تمكينها من مهامها تم تدعيمها بمتخصصين في العلوم الشرعية ومتخصصين في علم النفس والاجتماع، و يعد الإرشاد الشرعي الركيزة الأساسية لهذه المكاتب¹.

ثانيا - تدعيم قسم شؤون الأسرة بمتخصصين:

إن العنصر البشري هو المحور الأساسي في تنفيذ السياسات وتجسيد المشاريع والمخططات، إذ لا جدوى من اصلاح لا يتم التركيز فيه على ترقية الموارد البشرية². فالتحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري السوسولوجية والديمغرافية والتفتح على مختلف الفضاءات من خلال العالم الحقيقي والافتراضي، وتدخل العوامل الجانبية وتأثيرها على سلوكيات الفرد ومن ثم المجتمع، يقتضي تدعيم قسم شؤون الأسرة بمتخصصين، أي التخلي عن فكرة القاضي الفرد والتوجه نحو تشكيلة متنوعة تضم قاض متخصص ومساعدان أحدهما من الأخصائيين الاجتماعيين والثاني من الأخصائيين النفسيين³، كما يقتضي الأمر تطوير المهارات والكفاءات التي تستشف من التجارب الحياتية والتراكمات المعرفية والخبرات الذاتية والمهنية المطعمة بالنظرة الاستشرافية لتطور المجتمع، ولا يتأتى هذا للقاضي ومساعديه إلا من خلال دورات تدريبية تطعم هذه العناصر بالحقائق العلمية والمناهج التربوية وأساليب التطبيقات الفضلى التي تجعل من القاضي المحور الأساسي في إيجاد الحل الملائم لكل خصوصية نزاع يتصل بالأسرة، ليكون الهدف الأساسي هو لمُ الشمل ودعم الاستقرار الأسري، وإعطاء الدواء الشافي والكافي للمعضلة المستحدثة بين طرفي النزاع، مما يؤسس لمجتمع مستقر وينشأ المناعة التي تذلل من صعبات وتعدد المشكلات الأسرية.

إن مختلف البرامج التدريبية على مستوى التكوين المستمر والتكوين التخصصي للقضاة ومساعدتهم أضحت ضرورة ملحة يجب تكثيفها وترقيتها لتسموا إلى مستوى الأهداف المرجوة.

¹ - ياسمينة العيد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مرجع سابق، ص 147.

² - الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر، الإنجاز التحدي، دار القضاة للنشر، ص 135.

³ - ياسمينة العيد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مرجع سابق، ص 145.

المطلب الثاني: مراجعة الأحكام الموضوعية للصلح

إن إغفال المشرع عن إقامة الصلة بين مدة الصلح ومدة عدة الطلاق الرجعي نتج عنه في الكثير من المرات استحالة الصلح بين الزوجين لانقضاء مدة عدة الطلاق الرجعي قبل انقضاء مدة الصلح كما سبق توضيحه.

إن تفعيل الصلح كآلية لحل النزاعات بشكل ودي يقتضي مراجعة تشريعية ليس فقط في المسائل الإجرائية، وإنما حتى في المسائل الموضوعية لارتباطها بحقوق الله تعالى.

من أجل تحقيق الانسجام بين أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام قانون الأسرة، ينبغي النص صراحة على اقتران مدة الصلح بمدة عدة الطلاق الرجعي (أولا)، كما ينبغي التأكيد على عدم جواز الصلح بين الزوجين في حالة الطلاق البائن (ثانياً).

الفرع الأول: وجوب اقتران مدة الصلح بمدة عدة الطلاق الرجعي

تنص المادة 49 من قانون الأسرة على أنه: "لا يثبت الطلاق الا بحكم بعد عدة محاولات صلح يجريها القاضي دون أن تتجاوز مدته ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ رفع الدعوى. يتعين على القاضي تحرير محضر يبين مساعي ونتائج محاولات الصلح، يوقعه مع كاتب الضبط والطرفين.

تسجل احكام الطلاق وجوبا في الحالة المدنية بسعي من النيابة العامة" كما تنص المادة 50 من ذات القانون على أنه: "من راجع زوجته أثناء محاولة الصلح لا يحتاج إلى عقد جديد ومن راجعها بعد صدور الحكم بالطلاق يحتاج إلى عقد جديد". يفهم من نص المادتين 49 و50 أن ممارسة الزوج لحق الرجعة مرتبط بمدة الصلح وهي ثلاثة (3) أشهر، فإذا استطاع القاضي خلال هذه الفترة التوفيق بين الزوجين يرجع الزوج زوجته دون عقد ومهر جديدين، وإذا لم يستطع الإصلاح بينهما يصدر حكم بالطلاق، ولا يستطيع الزوج بعد ذلك ارجاع زوجته الا بموجب عقد ومهر جديدين.

تثير الأحكام المذكورة من الناحية العملية عدة إشكالات، فالمشرع وبذل ربط ممارسة حق الرجعة صراحة بمدة عدة الطلاق الرجعي كما جاء في احكام الشريعة الإسلامية، ربطها بمدة الصلح وحدد فترتها بثلاثة (3) أشهر، رغم ان العدة من حيث المدة أنواع.

أولا - مدة عدة الطلاق الرجعي:

لم تكن النساء قبل الإسلام ملزمة بالعدة، فأحكام العدة ظهرت بعد الإسلام عندما سألت الصحابية أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية عن الطلاق بعد الإسلام، فنزلت عدة آيات

لتبين هذه الأحكام¹، منها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ، وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يَحْدُثُ يُعَدِّ ذَلِكَ أَمْراً²﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ³﴾، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَأْسُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً⁴﴾.

- يتضح من خلال الآيات القرآنية المذكورة بأن العدة من حيث المدة تنقسم إلى أنواع وهي:
- العدة بالقراءة: اختلف فقهاء الصحابة في تحديد دلالة قرء، فمنهم من قال بأنه الحيض، وقد روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي موسى ومجاهد والضحاك وعكرمة والسدي (رضي الله عنهم)، وهو مذهب الحنفية والحنابلة، وتحسب العدة حسب فقهاء الحنفية بثلاث حيضات كوامل تبدأ بعد الفرقة، فإذا وقع الطلاق والزوجة حائض فلا تحسب تلك الحيضة من الثلاث، لأنها جزء حيضة وليست حيضة كاملة، ولا تنتهي العدة إلا بعد ثلاث حيضات بعد الحيضة التي طلقها أثناءها، ومنهم من قال بأن القرء هو الطهر وقد روي ذلك عن عائشة وعن عمر وزيد بن ثابت والزهري وأبان بن عثمان، وهو مذهب المالكية والشافعية⁵.
 - العدة بالأشهر: ومدتها ثلاثة أشهر وهي تخص النساء اللاتي بلغن سن اليأس أو اللاتي لم تحضن أصلاً.

¹ - أحمد نصر الجندي، مرجع سابق، ص 13 و 14.

² - سورة الطلاق، الآية 1.

³ - سورة البقرة، الآية 228.

⁴ - سورة الطلاق، الآية 4.

⁵ - أحمد محمد علي داود، مرجع سابق، ص 336 و 337 من الجزء الثاني.

- والعدة بوضع الحمل: عدة الحامل وفقا للمادة 60 من قانون الاسرة هي بوضع الحمل، واقصى مدة له هي عشرة 10 أشهر من تاريخ تصريح الزوج بالطلاق.

ثانيا- ممارسة حق الرجعة خلال مدة عدة الطلاق الرجعي:

يعرف فقهاء المالكية حق الرجعة بأنه عود الزوج المطلقة للعصمة من غير تجديد العقد، ويعرفها فقهاء الشافعية بأنه رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه الخصوص، أما فقهاء الحنابلة فالرجعة بفتح الراء يقصد بها عندهم إعادة المطلقة غير بائن على ما كانت عليه بغير عقد، أما عند فقهاء الحنفية فقد جاء في كتاب "العناية شرح الهداية" للإمام أكمل الدين البابرتي، بأن الرجعة هي عبارة عن استدامة ملك النكاح، وفي الكتاب "بدائع الصنائع" للإمام الحنفي الكسائي، الرجعة هي استدامة الملك القائم، ومنعه من الزوال، وفسخ السبب المنعقد لزوال الملك، وفي كنز الدقائق هي استدامة الملك القائم في العدة، وفي كتاب "البحر الرائق شرح كنز الدقائق" للإمام ابن نجيم المصري، الرجعة بكسر الراء وفتحها والفتح افصح هي إبقاء النكاح على ما كان ما دامت في العدة.¹

فالرجعة بعد الطلاق الرجعي هي حق للزوج يمارسه لإرجاع زوجته فترة عدتها دون عقد ومهر جديدين، ودون رضا زوجته، وقد وردت عدة آيات كريمة وأحاديث تدل على مشروعيتها منها ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا طَلَقْتِ الْمَرْأَةَ فَبَلِّغْ أَجَلَهاً فَمَسْكُوهاً بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارْقُوهاً بِمَعْرُوفٍ ۚ ۝ ٢ ۚ ۝ ٣ ۚ ۝ ٤ ۚ ۝ ٥ ۚ ۝ ٦ ۚ ۝ ٧ ۚ ۝ ٨ ۚ ۝ ٩ ۚ ۝ ١٠ ۚ ۝ ١١ ۚ ۝ ١٢ ۚ ۝ ١٣ ۚ ۝ ١٤ ۚ ۝ ١٥ ۚ ۝ ١٦ ۚ ۝ ١٧ ۚ ۝ ١٨ ۚ ۝ ١٩ ۚ ۝ ٢٠ ۚ ۝ ٢١ ۚ ۝ ٢٢ ۚ ۝ ٢٣ ۚ ۝ ٢٤ ۚ ۝ ٢٥ ۚ ۝ ٢٦ ۚ ۝ ٢٧ ۚ ۝ ٢٨ ۚ ۝ ٢٩ ۚ ۝ ٣٠ ۚ ۝ ٣١ ۚ ۝ ٣٢ ۚ ۝ ٣٣ ۚ ۝ ٣٤ ۚ ۝ ٣٥ ۚ ۝ ٣٦ ۚ ۝ ٣٧ ۚ ۝ ٣٨ ۚ ۝ ٣٩ ۚ ۝ ٤٠ ۚ ۝ ٤١ ۚ ۝ ٤٢ ۚ ۝ ٤٣ ۚ ۝ ٤٤ ۚ ۝ ٤٥ ۚ ۝ ٤٦ ۚ ۝ ٤٧ ۚ ۝ ٤٨ ۚ ۝ ٤٩ ۚ ۝ ٥٠ ۚ ۝ ٥١ ۚ ۝ ٥٢ ۚ ۝ ٥٣ ۚ ۝ ٥٤ ۚ ۝ ٥٥ ۚ ۝ ٥٦ ۚ ۝ ٥٧ ۚ ۝ ٥٨ ۚ ۝ ٥٩ ۚ ۝ ٦٠ ۚ ۝ ٦١ ۚ ۝ ٦٢ ۚ ۝ ٦٣ ۚ ۝ ٦٤ ۚ ۝ ٦٥ ۚ ۝ ٦٦ ۚ ۝ ٦٧ ۚ ۝ ٦٨ ۚ ۝ ٦٩ ۚ ۝ ٧٠ ۚ ۝ ٧١ ۚ ۝ ٧٢ ۚ ۝ ٧٣ ۚ ۝ ٧٤ ۚ ۝ ٧٥ ۚ ۝ ٧٦ ۚ ۝ ٧٧ ۚ ۝ ٧٨ ۚ ۝ ٧٩ ۚ ۝ ٨٠ ۚ ۝ ٨١ ۚ ۝ ٨٢ ۚ ۝ ٨٣ ۚ ۝ ٨٤ ۚ ۝ ٨٥ ۚ ۝ ٨٦ ۚ ۝ ٨٧ ۚ ۝ ٨٨ ۚ ۝ ٨٩ ۚ ۝ ٩٠ ۚ ۝ ٩١ ۚ ۝ ٩٢ ۚ ۝ ٩٣ ۚ ۝ ٩٤ ۚ ۝ ٩٥ ۚ ۝ ٩٦ ۚ ۝ ٩٧ ۚ ۝ ٩٨ ۚ ۝ ٩٩ ۚ ۝ ١٠٠ ۚ ۝ ١٠١ ۚ ۝ ١٠٢ ۚ ۝ ١٠٣ ۚ ۝ ١٠٤ ۚ ۝ ١٠٥ ۚ ۝ ١٠٦ ۚ ۝ ١٠٧ ۚ ۝ ١٠٨ ۚ ۝ ١٠٩ ۚ ۝ ١١٠ ۚ ۝ ١١١ ۚ ۝ ١١٢ ۚ ۝ ١١٣ ۚ ۝ ١١٤ ۚ ۝ ١١٥ ۚ ۝ ١١٦ ۚ ۝ ١١٧ ۚ ۝ ١١٨ ۚ ۝ ١١٩ ۚ ۝ ١٢٠ ۚ ۝ ١٢١ ۚ ۝ ١٢٢ ۚ ۝ ١٢٣ ۚ ۝ ١٢٤ ۚ ۝ ١٢٥ ۚ ۝ ١٢٦ ۚ ۝ ١٢٧ ۚ ۝ ١٢٨ ۚ ۝ ١٢٩ ۚ ۝ ١٣٠ ۚ ۝ ١٣١ ۚ ۝ ١٣٢ ۚ ۝ ١٣٣ ۚ ۝ ١٣٤ ۚ ۝ ١٣٥ ۚ ۝ ١٣٦ ۚ ۝ ١٣٧ ۚ ۝ ١٣٨ ۚ ۝ ١٣٩ ۚ ۝ ١٤٠ ۚ ۝ ١٤١ ۚ ۝ ١٤٢ ۚ ۝ ١٤٣ ۚ ۝ ١٤٤ ۚ ۝ ١٤٥ ۚ ۝ ١٤٦ ۚ ۝ ١٤٧ ۚ ۝ ١٤٨ ۚ ۝ ١٤٩ ۚ ۝ ١٥٠ ۚ ۝ ١٥١ ۚ ۝ ١٥٢ ۚ ۝ ١٥٣ ۚ ۝ ١٥٤ ۚ ۝ ١٥٥ ۚ ۝ ١٥٦ ۚ ۝ ١٥٧ ۚ ۝ ١٥٨ ۚ ۝ ١٥٩ ۚ ۝ ١٦٠ ۚ ۝ ١٦١ ۚ ۝ ١٦٢ ۚ ۝ ١٦٣ ۚ ۝ ١٦٤ ۚ ۝ ١٦٥ ۚ ۝ ١٦٦ ۚ ۝ ١٦٧ ۚ ۝ ١٦٨ ۚ ۝ ١٦٩ ۚ ۝ ١٧٠ ۚ ۝ ١٧١ ۚ ۝ ١٧٢ ۚ ۝ ١٧٣ ۚ ۝ ١٧٤ ۚ ۝ ١٧٥ ۚ ۝ ١٧٦ ۚ ۝ ١٧٧ ۚ ۝ ١٧٨ ۚ ۝ ١٧٩ ۚ ۝ ١٨٠ ۚ ۝ ١٨١ ۚ ۝ ١٨٢ ۚ ۝ ١٨٣ ۚ ۝ ١٨٤ ۚ ۝ ١٨٥ ۚ ۝ ١٨٦ ۚ ۝ ١٨٧ ۚ ۝ ١٨٨ ۚ ۝ ١٨٩ ۚ ۝ ١٩٠ ۚ ۝ ١٩١ ۚ ۝ ١٩٢ ۚ ۝ ١٩٣ ۚ ۝ ١٩٤ ۚ ۝ ١٩٥ ۚ ۝ ١٩٦ ۚ ۝ ١٩٧ ۚ ۝ ١٩٨ ۚ ۝ ١٩٩ ۚ ۝ ٢٠٠ ۚ ۝ ٢٠١ ۚ ۝ ٢٠٢ ۚ ۝ ٢٠٣ ۚ ۝ ٢٠٤ ۚ ۝ ٢٠٥ ۚ ۝ ٢٠٦ ۚ ۝ ٢٠٧ ۚ ۝ ٢٠٨ ۚ ۝ ٢٠٩ ۚ ۝ ٢١٠ ۚ ۝ ٢١١ ۚ ۝ ٢١٢ ۚ ۝ ٢١٣ ۚ ۝ ٢١٤ ۚ ۝ ٢١٥ ۚ ۝ ٢١٦ ۚ ۝ ٢١٧ ۚ ۝ ٢١٨ ۚ ۝ ٢١٩ ۚ ۝ ٢٢٠ ۚ ۝ ٢٢١ ۚ ۝ ٢٢٢ ۚ ۝ ٢٢٣ ۚ ۝ ٢٢٤ ۚ ۝ ٢٢٥ ۚ ۝ ٢٢٦ ۚ ۝ ٢٢٧ ۚ ۝ ٢٢٨ ۚ ۝ ٢٢٩ ۚ ۝ ٢٣٠ ۚ ۝ ٢٣١ ۚ ۝ ٢٣٢ ۚ ۝ ٢٣٣ ۚ ۝ ٢٣٤ ۚ ۝ ٢٣٥ ۚ ۝ ٢٣٦ ۚ ۝ ٢٣٧ ۚ ۝ ٢٣٨ ۚ ۝ ٢٣٩ ۚ ۝ ٢٤٠ ۚ ۝ ٢٤١ ۚ ۝ ٢٤٢ ۚ ۝ ٢٤٣ ۚ ۝ ٢٤٤ ۚ ۝ ٢٤٥ ۚ ۝ ٢٤٦ ۚ ۝ ٢٤٧ ۚ ۝ ٢٤٨ ۚ ۝ ٢٤٩ ۚ ۝ ٢٥٠ ۚ ۝ ٢٥١ ۚ ۝ ٢٥٢ ۚ ۝ ٢٥٣ ۚ ۝ ٢٥٤ ۚ ۝ ٢٥٥ ۚ ۝ ٢٥٦ ۚ ۝ ٢٥٧ ۚ ۝ ٢٥٨ ۚ ۝ ٢٥٩ ۚ ۝ ٢٦٠ ۚ ۝ ٢٦١ ۚ ۝ ٢٦٢ ۚ ۝ ٢٦٣ ۚ ۝ ٢٦٤ ۚ ۝ ٢٦٥ ۚ ۝ ٢٦٦ ۚ ۝ ٢٦٧ ۚ ۝ ٢٦٨ ۚ ۝ ٢٦٩ ۚ ۝ ٢٧٠ ۚ ۝ ٢٧١ ۚ ۝ ٢٧٢ ۚ ۝ ٢٧٣ ۚ ۝ ٢٧٤ ۚ ۝ ٢٧٥ ۚ ۝ ٢٧٦ ۚ ۝ ٢٧٧ ۚ ۝ ٢٧٨ ۚ ۝ ٢٧٩ ۚ ۝ ٢٨٠ ۚ ۝ ٢٨١ ۚ ۝ ٢٨٢ ۚ ۝ ٢٨٣ ۚ ۝ ٢٨٤ ۚ ۝ ٢٨٥ ۚ ۝ ٢٨٦ ۚ ۝ ٢٨٧ ۚ ۝ ٢٨٨ ۚ ۝ ٢٨٩ ۚ ۝ ٢٩٠ ۚ ۝ ٢٩١ ۚ ۝ ٢٩٢ ۚ ۝ ٢٩٣ ۚ ۝ ٢٩٤ ۚ ۝ ٢٩٥ ۚ ۝ ٢٩٦ ۚ ۝ ٢٩٧ ۚ ۝ ٢٩٨ ۚ ۝ ٢٩٩ ۚ ۝ ٣٠٠ ۚ ۝ ٣٠١ ۚ ۝ ٣٠٢ ۚ ۝ ٣٠٣ ۚ ۝ ٣٠٤ ۚ ۝ ٣٠٥ ۚ ۝ ٣٠٦ ۚ ۝ ٣٠٧ ۚ ۝ ٣٠٨ ۚ ۝ ٣٠٩ ۚ ۝ ٣١٠ ۚ ۝ ٣١١ ۚ ۝ ٣١٢ ۚ ۝ ٣١٣ ۚ ۝ ٣١٤ ۚ ۝ ٣١٥ ۚ ۝ ٣١٦ ۚ ۝ ٣١٧ ۚ ۝ ٣١٨ ۚ ۝ ٣١٩ ۚ ۝ ٣٢٠ ۚ ۝ ٣٢١ ۚ ۝ ٣٢٢ ۚ ۝ ٣٢٣ ۚ ۝ ٣٢٤ ۚ ۝ ٣٢٥ ۚ ۝ ٣٢٦ ۚ ۝ ٣٢٧ ۚ ۝ ٣٢٨ ۚ ۝ ٣٢٩ ۚ ۝ ٣٣٠ ۚ ۝ ٣٣١ ۚ ۝ ٣٣٢ ۚ ۝ ٣٣٣ ۚ ۝ ٣٣٤ ۚ ۝ ٣٣٥ ۚ ۝ ٣٣٦ ۚ ۝ ٣٣٧ ۚ ۝ ٣٣٨ ۚ ۝ ٣٣٩ ۚ ۝ ٣٤٠ ۚ ۝ ٣٤١ ۚ ۝ ٣٤٢ ۚ ۝ ٣٤٣ ۚ ۝ ٣٤٤ ۚ ۝ ٣٤٥ ۚ ۝ ٣٤٦ ۚ ۝ ٣٤٧ ۚ ۝ ٣٤٨ ۚ ۝ ٣٤٩ ۚ ۝ ٣٥٠ ۚ ۝ ٣٥١ ۚ ۝ ٣٥٢ ۚ ۝ ٣٥٣ ۚ ۝ ٣٥٤ ۚ ۝ ٣٥٥ ۚ ۝ ٣٥٦ ۚ ۝ ٣٥٧ ۚ ۝ ٣٥٨ ۚ ۝ ٣٥٩ ۚ ۝ ٣٦٠ ۚ ۝ ٣٦١ ۚ ۝ ٣٦٢ ۚ ۝ ٣٦٣ ۚ ۝ ٣٦٤ ۚ ۝ ٣٦٥ ۚ ۝ ٣٦٦ ۚ ۝ ٣٦٧ ۚ ۝ ٣٦٨ ۚ ۝ ٣٦٩ ۚ ۝ ٣٧٠ ۚ ۝ ٣٧١ ۚ ۝ ٣٧٢ ۚ ۝ ٣٧٣ ۚ ۝ ٣٧٤ ۚ ۝ ٣٧٥ ۚ ۝ ٣٧٦ ۚ ۝ ٣٧٧ ۚ ۝ ٣٧٨ ۚ ۝ ٣٧٩ ۚ ۝ ٣٨٠ ۚ ۝ ٣٨١ ۚ ۝ ٣٨٢ ۚ ۝ ٣٨٣ ۚ ۝ ٣٨٤ ۚ ۝ ٣٨٥ ۚ ۝ ٣٨٦ ۚ ۝ ٣٨٧ ۚ ۝ ٣٨٨ ۚ ۝ ٣٨٩ ۚ ۝ ٣٩٠ ۚ ۝ ٣٩١ ۚ ۝ ٣٩٢ ۚ ۝ ٣٩٣ ۚ ۝ ٣٩٤ ۚ ۝ ٣٩٥ ۚ ۝ ٣٩٦ ۚ ۝ ٣٩٧ ۚ ۝ ٣٩٨ ۚ ۝ ٣٩٩ ۚ ۝ ٤٠٠ ۚ ۝ ٤٠١ ۚ ۝ ٤٠٢ ۚ ۝ ٤٠٣ ۚ ۝ ٤٠٤ ۚ ۝ ٤٠٥ ۚ ۝ ٤٠٦ ۚ ۝ ٤٠٧ ۚ ۝ ٤٠٨ ۚ ۝ ٤٠٩ ۚ ۝ ٤١٠ ۚ ۝ ٤١١ ۚ ۝ ٤١٢ ۚ ۝ ٤١٣ ۚ ۝ ٤١٤ ۝ ٤١٥ ۝ ٤١٦ ۝ ٤١٧ ۝ ٤١٨ ۝ ٤١٩ ۝ ٤٢٠ ۝ ٤٢١ ۝ ٤٢٢ ۝ ٤٢٣ ۝ ٤٢٤ ۝ ٤٢٥ ۝ ٤٢٦ ۝ ٤٢٧ ۝ ٤٢٨ ۝ ٤٢٩ ۝ ٤٣٠ ۝ ٤٣١ ۝ ٤٣٢ ۝ ٤٣٣ ۝ ٤٣٤ ۝ ٤٣٥ ۝ ٤٣٦ ۝ ٤٣٧ ۝ ٤٣٨ ۝ ٤٣٩ ۝ ٤٤٠ ۝ ٤٤١ ۝ ٤٤٢ ۝ ٤٤٣ ۝ ٤٤٤ ۝ ٤٤٥ ۝ ٤٤٦ ۝ ٤٤٧ ۝ ٤٤٨ ۝ ٤٤٩ ۝ ٤٥٠ ۝ ٤٥١ ۝ ٤٥٢ ۝ ٤٥٣ ۝ ٤٥٤ ۝ ٤٥٥ ۝ ٤٥٦ ۝ ٤٥٧ ۝ ٤٥٨ ۝ ٤٥٩ ۝ ٤٦٠ ۝ ٤٦١ ۝ ٤٦٢ ۝ ٤٦٣ ۝ ٤٦٤ ۝ ٤٦٥ ۝ ٤٦٦ ۝ ٤٦٧ ۝ ٤٦٨ ۝ ٤٦٩ ۝ ٤٧٠ ۝ ٤٧١ ۝ ٤٧٢ ۝ ٤٧٣ ۝ ٤٧٤ ۝ ٤٧٥ ۝ ٤٧٦ ۝ ٤٧٧ ۝ ٤٧٨ ۝ ٤٧٩ ۝ ٤٨٠ ۝ ٤٨١ ۝ ٤٨٢ ۝ ٤٨٣ ۝ ٤٨٤ ۝ ٤٨٥ ۝ ٤٨٦ ۝ ٤٨٧ ۝ ٤٨٨ ۝ ٤٨٩ ۝ ٤٩٠ ۝ ٤٩١ ۝ ٤٩٢ ۝ ٤٩٣ ۝ ٤٩٤ ۝ ٤٩٥ ۝ ٤٩٦ ۝ ٤٩٧ ۝ ٤٩٨ ۝ ٤٩٩ ۝ ٥٠٠ ۝ ٥٠١ ۝ ٥٠٢ ۝ ٥٠٣ ۝ ٥٠٤ ۝ ٥٠٥ ۝ ٥٠٦ ۝ ٥٠٧ ۝ ٥٠٨ ۝ ٥٠٩ ۝ ٥١٠ ۝ ٥١١ ۝ ٥١٢ ۝ ٥١٣ ۝ ٥١٤ ۝ ٥١٥ ۝ ٥١٦ ۝ ٥١٧ ۝ ٥١٨ ۝ ٥١٩ ۝ ٥٢٠ ۝ ٥٢١ ۝ ٥٢٢ ۝ ٥٢٣ ۝ ٥٢٤ ۝ ٥٢٥ ۝ ٥٢٦ ۝ ٥٢٧ ۝ ٥٢٨ ۝ ٥٢٩ ۝ ٥٣٠ ۝ ٥٣١ ۝ ٥٣٢ ۝ ٥٣٣ ۝ ٥٣٤ ۝ ٥٣٥ ۝ ٥٣٦ ۝ ٥٣٧ ۝ ٥٣٨ ۝ ٥٣٩ ۝ ٥٤٠ ۝ ٥٤١ ۝ ٥٤٢ ۝ ٥٤٣ ۝ ٥٤٤ ۝ ٥٤٥ ۝ ٥٤٦ ۝ ٥٤٧ ۝ ٥٤٨ ۝ ٥٤٩ ۝ ٥٥٠ ۝ ٥٥١ ۝ ٥٥٢ ۝ ٥٥٣ ۝ ٥٥٤ ۝ ٥٥٥ ۝ ٥٥٦ ۝ ٥٥٧ ۝ ٥٥٨ ۝ ٥٥٩ ۝ ٥٦٠ ۝ ٥٦١ ۝ ٥٦٢ ۝ ٥٦٣ ۝ ٥٦٤ ۝ ٥٦٥ ۝ ٥٦٦ ۝ ٥٦٧ ۝ ٥٦٨ ۝ ٥٦٩ ۝ ٥٧٠ ۝ ٥٧١ ۝ ٥٧٢ ۝ ٥٧٣ ۝ ٥٧٤ ۝ ٥٧٥ ۝ ٥٧٦ ۝ ٥٧٧ ۝ ٥٧٨ ۝ ٥٧٩ ۝ ٥٨٠ ۝ ٥٨١ ۝ ٥٨٢ ۝ ٥٨٣ ۝ ٥٨٤ ۝ ٥٨٥ ۝ ٥٨٦ ۝ ٥٨٧ ۝ ٥٨٨ ۝ ٥٨٩ ۝ ٥٩٠ ۝ ٥٩١ ۝ ٥٩٢ ۝ ٥٩٣ ۝ ٥٩٤ ۝ ٥٩٥ ۝ ٥٩٦ ۝ ٥٩٧ ۝ ٥٩٨ ۝ ٥٩٩ ۝ ٦٠٠ ۝ ٦٠١ ۝ ٦٠٢ ۝ ٦٠٣ ۝ ٦٠٤ ۝ ٦٠٥ ۝ ٦٠٦ ۝ ٦٠٧ ۝ ٦٠٨ ۝ ٦٠٩ ۝ ٦١٠ ۝ ٦١١ ۝ ٦١٢ ۝ ٦١٣ ۝ ٦١٤ ۝ ٦١٥ ۝ ٦١٦ ۝ ٦١٧ ۝ ٦١٨ ۝ ٦١٩ ۝ ٦٢٠ ۝ ٦٢١ ۝ ٦٢٢ ۝ ٦٢٣ ۝ ٦٢٤ ۝ ٦٢٥ ۝ ٦٢٦ ۝ ٦٢٧ ۝ ٦٢٨ ۝ ٦٢٩ ۝ ٦٣٠ ۝ ٦٣١ ۝ ٦٣٢ ۝ ٦٣٣ ۝ ٦٣٤ ۝ ٦٣٥ ۝ ٦٣٦ ۝ ٦٣٧ ۝ ٦٣٨ ۝ ٦٣٩ ۝ ٦٤٠ ۝ ٦٤١ ۝ ٦٤٢ ۝ ٦٤٣ ۝ ٦٤٤ ۝ ٦٤٥ ۝ ٦٤٦ ۝ ٦٤٧ ۝ ٦٤٨ ۝ ٦٤٩ ۝ ٦٥٠ ۝ ٦٥١ ۝ ٦٥٢ ۝ ٦٥٣ ۝ ٦٥٤ ۝ ٦٥٥ ۝ ٦٥٦ ۝ ٦٥٧ ۝ ٦٥٨ ۝ ٦٥٩ ۝ ٦٦٠ ۝ ٦٦١ ۝ ٦٦٢ ۝ ٦٦٣ ۝ ٦٦٤ ۝ ٦٦٥ ۝ ٦٦٦ ۝ ٦٦٧ ۝ ٦٦٨ ۝ ٦٦٩ ۝ ٦٧٠ ۝ ٦٧١ ۝ ٦٧٢ ۝ ٦٧٣ ۝ ٦٧٤ ۝ ٦٧٥ ۝ ٦٧٦ ۝ ٦٧٧ ۝ ٦٧٨ ۝ ٦٧٩ ۝ ٦٨٠ ۝ ٦٨١ ۝ ٦٨٢ ۝ ٦٨٣ ۝ ٦٨٤ ۝ ٦٨٥ ۝ ٦٨٦ ۝ ٦٨٧ ۝ ٦٨٨ ۝ ٦٨٩ ۝ ٦٩٠ ۝ ٦٩١ ۝ ٦٩٢ ۝ ٦٩٣ ۝ ٦٩٤ ۝ ٦٩٥ ۝ ٦٩٦ ۝ ٦٩٧ ۝ ٦٩٨ ۝ ٦٩٩ ۝ ٧٠٠ ۝ ٧٠١ ۝ ٧٠٢ ۝ ٧٠٣ ۝ ٧٠٤ ۝ ٧٠٥ ۝ ٧٠٦ ۝ ٧٠٧ ۝ ٧٠٨ ۝ ٧٠٩ ۝ ٧١٠ ۝ ٧١١ ۝ ٧١٢ ۝ ٧١٣ ۝ ٧١٤ ۝ ٧١٥ ۝ ٧١٦ ۝ ٧١٧ ۝ ٧١٨ ۝ ٧١٩ ۝ ٧٢٠ ۝ ٧٢١ ۝ ٧٢٢ ۝ ٧٢٣ ۝ ٧٢٤ ۝ ٧٢٥ ۝ ٧٢٦ ۝ ٧٢٧ ۝ ٧٢٨ ۝ ٧٢٩ ۝ ٧٣٠ ۝ ٧٣١ ۝ ٧٣٢ ۝ ٧٣٣ ۝ ٧٣٤ ۝ ٧٣٥ ۝ ٧٣٦ ۝ ٧٣٧ ۝ ٧٣٨ ۝ ٧٣٩ ۝ ٧٤٠ ۝ ٧٤١ ۝ ٧٤٢ ۝ ٧٤٣ ۝ ٧٤٤ ۝ ٧٤٥ ۝ ٧٤٦ ۝ ٧٤٧ ۝ ٧٤٨ ۝ ٧٤٩ ۝ ٧٥٠ ۝ ٧٥١ ۝ ٧٥٢ ۝ ٧٥٣ ۝ ٧٥٤ ۝ ٧٥٥ ۝ ٧٥٦ ۝ ٧٥٧ ۝ ٧٥٨ ۝ ٧٥٩ ۝ ٧٦٠ ۝ ٧٦١ ۝ ٧٦٢ ۝ ٧٦٣ ۝ ٧٦٤ ۝ ٧٦٥ ۝ ٧٦٦ ۝ ٧٦٧ ۝ ٧٦٨ ۝ ٧٦٩ ۝ ٧٧٠ ۝ ٧٧١ ۝ ٧٧٢ ۝ ٧٧٣ ۝ ٧٧٤ ۝ ٧٧٥ ۝ ٧٧٦ ۝ ٧٧٧ ۝ ٧٧٨ ۝ ٧٧٩ ۝ ٧٨٠ ۝ ٧٨١ ۝ ٧٨٢ ۝ ٧٨٣ ۝ ٧٨٤ ۝ ٧٨٥ ۝ ٧٨٦ ۝ ٧٨٧ ۝ ٧٨٨ ۝ ٧٨٩ ۝ ٧٩٠ ۝ ٧٩١ ۝ ٧٩٢ ۝ ٧٩٣ ۝ ٧٩٤ ۝ ٧٩٥ ۝ ٧٩٦ ۝ ٧٩٧ ۝ ٧٩٨ ۝ ٧٩٩ ۝ ٨٠٠ ۝ ٨٠١ ۝ ٨٠٢ ۝ ٨٠٣ ۝ ٨٠٤ ۝ ٨٠٥ ۝ ٨٠٦ ۝ ٨٠٧ ۝ ٨٠٨ ۝ ٨٠٩ ۝ ٨١٠ ۝ ٨١١ ۝ ٨١٢ ۝ ٨١٣ ۝ ٨١٤ ۝ ٨١٥ ۝ ٨١٦ ۝ ٨١٧ ۝ ٨١٨ ۝ ٨١٩ ۝ ٨٢٠ ۝ ٨٢١ ۝ ٨٢٢ ۝ ٨٢٣ ۝ ٨٢٤ ۝ ٨٢٥ ۝ ٨٢٦ ۝ ٨٢٧ ۝ ٨٢٨ ۝ ٨٢٩ ۝ ٨٣٠ ۝ ٨٣١ ۝ ٨٣٢ ۝ ٨٣٣ ۝ ٨٣٤ ۝ ٨٣٥ ۝ ٨٣٦ ۝ ٨٣٧ ۝ ٨٣٨ ۝ ٨٣٩ ۝ ٨٤٠ ۝ ٨٤١ ۝ ٨٤٢ ۝ ٨٤٣ ۝ ٨٤٤ ۝ ٨٤٥ ۝ ٨٤٦ ۝ ٨٤٧ ۝ ٨٤٨ ۝ ٨٤٩ ۝ ٨٥٠ ۝ ٨٥١ ۝ ٨٥٢ ۝ ٨٥٣ ۝ ٨٥٤ ۝ ٨٥٥ ۝ ٨٥٦ ۝ ٨٥٧ ۝ ٨٥٨ ۝ ٨٥٩ ۝ ٨٦٠ ۝ ٨٦١ ۝ ٨٦٢ ۝ ٨٦٣ ۝ ٨٦٤ ۝ ٨٦٥ ۝ ٨٦٦ ۝ ٨٦٧ ۝ ٨٦٨ ۝ ٨٦٩ ۝ ٨٧٠ ۝ ٨٧١ ۝ ٨٧٢ ۝ ٨٧٣ ۝ ٨٧٤ ۝ ٨٧٥ ۝ ٨٧٦ ۝ ٨٧٧ ۝ ٨٧٨ ۝ ٨٧٩ ۝ ٨٨٠ ۝ ٨٨١ ۝ ٨٨٢ ۝ ٨٨٣ ۝ ٨٨٤ ۝ ٨٨٥ ۝ ٨٨٦ ۝ ٨٨٧ ۝ ٨٨٨ ۝ ٨٨٩ ۝ ٨٩٠ ۝ ٨٩١ ۝ ٨٩٢ ۝ ٨٩٣ ۝ ٨٩٤ ۝ ٨٩٥ ۝ ٨٩٦ ۝ ٨٩٧ ۝ ٨٩٨ ۝ ٨٩٩ ۝ ٩٠٠ ۝ ٩٠١ ۝ ٩٠٢ ۝ ٩٠٣ ۝ ٩٠٤ ۝ ٩٠٥ ۝ ٩٠٦ ۝ ٩٠٧ ۝ ٩٠٨ ۝ ٩٠٩ ۝ ٩١٠ ۝ ٩١١ ۝ ٩١٢ ۝ ٩١٣ ۝ ٩١٤ ۝ ٩١٥ ۝ ٩١٦ ۝ ٩١٧ ۝ ٩١٨ ۝ ٩١٩ ۝ ٩٢٠ ۝ ٩٢١ ۝ ٩٢٢ ۝ ٩٢٣ ۝ ٩٢٤ ۝ ٩٢٥ ۝ ٩٢٦ ۝ ٩٢٧ ۝ ٩٢٨ ۝ ٩٢٩ ۝ ٩٣٠ ۝ ٩٣١ ۝ ٩٣٢ ۝ ٩٣٣ ۝ ٩٣٤ ۝ ٩٣٥ ۝ ٩٣٦ ۝ ٩٣٧ ۝ ٩٣٨ ۝ ٩٣٩ ۝ ٩٤٠ ۝ ٩٤١ ۝ ٩٤٢ ۝ ٩٤٣ ۝ ٩٤٤ ۝ ٩٤٥ ۝ ٩٤٦ ۝ ٩٤٧ ۝ ٩٤٨ ۝ ٩٤٩ ۝ ٩٥٠ ۝ ٩٥١ ۝ ٩٥٢ ۝ ٩٥٣ ۝ ٩٥٤ ۝ ٩٥٥ ۝ ٩٥٦ ۝ ٩٥٧ ۝ ٩٥٨ ۝ ٩٥٩ ۝ ٩٦٠ ۝ ٩٦١ ۝ ٩٦٢ ۝ ٩٦٣ ۝ ٩٦٤ ۝ ٩٦٥ ۝ ٩٦٦ ۝ ٩٦٧ ۝ ٩٦٨ ۝ ٩٦٩ ۝ ٩٧٠ ۝ ٩٧١ ۝ ٩٧٢ ۝ ٩٧٣ ۝ ٩٧٤ ۝ ٩٧٥ ۝ ٩٧٦ ۝ ٩٧٧ ۝ ٩٧٨ ۝ ٩٧٩ ۝ ٩٨٠ ۝ ٩٨١ ۝ ٩٨٢ ۝ ٩٨٣ ۝ ٩٨٤ ۝ ٩٨٥ ۝ ٩٨٦ ۝ ٩٨٧ ۝ ٩٨٨ ۝ ٩٨٩ ۝ ٩٩٠ ۝ ٩٩١ ۝ ٩٩٢ ۝ ٩٩٣ ۝ ٩٩٤ ۝ ٩٩٥ ۝ ٩٩٦ ۝ ٩٩٧ ۝ ٩٩٨ ۝ ٩٩٩ ۝ ١٠٠٠ ۝ ١٠٠١ ۝ ١٠٠٢ ۝ ١٠٠٣ ۝ ١٠٠٤ ۝ ١٠٠٥ ۝ ١٠٠٦ ۝ ١٠٠٧ ۝ ١٠٠٨ ۝ ١٠٠٩ ۝ ١٠١٠ ۝ ١٠١١ ۝ ١٠١٢ ۝ ١٠١٣ ۝ ١٠١٤ ۝ ١٠١٥ ۝ ١٠١٦ ۝ ١٠١٧ ۝ ١٠١٨ ۝ ١٠١٩ ۝ ١٠٢٠ ۝ ١٠٢١ ۝ ١٠٢٢ ۝ ١٠٢٣ ۝ ١٠٢٤ ۝ ١٠٢٥ ۝ ١٠٢٦ ۝ ١٠٢٧ ۝ ١٠٢٨ ۝ ١٠٢٩ ۝ ١٠٣٠ ۝ ١٠٣١ ۝ ١٠٣٢ ۝ ١٠٣٣ ۝ ١٠٣٤ ۝ ١٠٣٥ ۝ ١٠٣٦ ۝ ١٠٣٧ ۝ ١٠٣٨ ۝ ١٠٣٩ ۝ ١٠٤٠ ۝ ١٠٤١ ۝ ١٠٤٢ ۝ ١٠٤٣ ۝ ١٠٤٤ ۝ ١٠٤٥ ۝ ١٠٤٦ ۝ ١٠٤٧ ۝ ١٠٤٨ ۝ ١٠٤٩ ۝ ١٠٥٠ ۝ ١٠٥١ ۝ ١٠٥٢ ۝ ١٠٥٣ ۝ ١٠٥٤ ۝ ١٠٥٥ ۝ ١٠٥٦ ۝ ١٠٥٧ ۝ ١٠٥٨ ۝ ١٠٥٩ ۝ ١٠٦٠ ۝ ١٠٦١ ۝ ١٠٦٢ ۝ ١٠٦٣ ۝ ١٠٦٤ ۝ ١٠

تكون مطلقة لان المفسوح نكاحها لا رجعة لها، وان يكون طلاقها بلا عوض، وان يكون دون ثلاث، وان تكون باقية على اسلامها، وأن تكون معينة، وأن تكون المراجعة في فترة العدة¹ وهذا لقوله تعالى: ﴿وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾²

فالمراجعة تقتضي وجوباً عدم انتهاء فترة عدة الطلاق الرجعي، فمن الناحية الشرعية لا يمكن للزوج ممارسة حقه في مصالحة زوجته بصفة مستقلة عن أحكام العدة، أي لا يجوز له مراجعتها إذا كانت فترة الصلح لا تزال قائمة وفترة العدة قد انقضت، لأنه بانقضائها يتحول الطلاق من رجعي إلى طلاق بائن.

وخلاصة القول أن هناك تلازم بين مدة الصلح ومدة العدة، ولكي يتم تفعيل دور الصلح كآلية لحل النزاعات ودياً ينبغي على المشرع مطابقة أحكام قانون الأسرة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إعادة صياغة المادة 50 من قانون الأسرة والتأكيد على التلازم بين المدتين.

الفرع الثاني: وجوب التأكيد على عدم جواز الصلح بين الزوجين في حالة

الطلاق البائن

إن الطلاق كما سبق مناقشته نوعين، طلاق رجعي وطلاق بائن، وأوجه الاختلاف بينهما هو إمكانية إرجاع الزوجة في النوع الأول من الطلاق دون مهر وعقد ورضا جديدين، واشتراط ذلك في النوع الثاني ما لم تكن البينونة كبرى.

فلكي يتمكن الزوج من إرجاع زوجته، يجب أن تتوفر إلى جانب أركان الرجعة المذكورة سابقاً شروط صحة وهي: أن يكون الطلاق بعد الدخول وأن يكون دون ثلاث، وأن يكون واقعاً فعلاً أي متيقناً منه، وأن يكون غير معلق على شرط، وأن يكون بغير عوض³.

فالصلح لا يجوز شرعاً إذا كان الطلاق مكملًا لثلاث، ولو كانت فترة الصلح لا تزال قائمة، لأن المطلقة من ثلاث محرمة على زوجها حتى تتزوج من آخر وتطلق منه أو يتوفى عنها.

ما يعاب على أحكام الصلح عدم تجانسها مع أحكام الشريعة الإسلامية، فاعتبار الصلح إجراءً وجوبياً على إطلاقه دون ذكر الاستثناءات قد يؤدي تطبيقه في بعض الأحوال إلى

¹ - حامد عبده الفقي، مرجع سابق، ص 52.

² - سورة البقرة، الآية 228.

³ - حامد عبده الفقي، مرجع سابق، ص 37، 74، 75، 76.

المساس بأحكام الدين الحنيف، فيتم الاصلاح بين الزوجين رغم تحول الطلاق الرجعي إلى طلاق بائن، أو رغم تحول الطلاق من بينونة صغرى إلى بينونة كبرى¹.

فالصلح ليس مجرد إجراء قضائي، وإنما إجراء له ضوابط دينية يجب الالتزام بها عند تطبيقه، لأن السنة النبوية الشريفة تنهي عن الصلح الذي يحل حراما، فعن عمر بن عوف المزني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما".

كما ان في ذلك مساسا بالنظام العام، ومن ثم بات من الضروري إعادة النظر في الأحكام القانونية للصلح والتأكيد على وجوب الامتناع عن الصلح عند تحول الطلاق إلى طلاق بائن، وعليه يجب التحقق مع الزوجين عن تاريخ التصريح بالطلاق.

ويجب على النيابة العامة باعتبارها طرفا في نزاعات شؤون الأسرة الوقوف على تسجيل الطلاق في سجلات الحالة المدنية حتى لو استعمل الزوج حقه في الرجعة، لأن السماح برجوع الزوجين دون الإشارة الى الطلاق الذي وقع، سيساهم في إخفاء عدد الطلاقات وفي تحليل ما حرم الله².

كما يجب عليها الحرص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية واحترام النظام العام في مسائل العدة، وعليها الاعتراض على شطب دعاوى الطلاق الرجعي والطلب من القاضي اثبات دعوى الطلاق الذي اوقعه الزوج ليحتسب من عدد الطلاقات التي يملكها، كما يجب الاعتراض على كل المسائل الإجرائية التي من شأنها أن تؤدي إلى انقضاء الخصومة بعد وقوع الطلاق كترك المدعي للخصومة، أو الدفع بعدم الاختصاص الإقليمي وتقديم طلبات بإثبات دعاوى الطلاق³، ويجب على المحكمة العليا هي الأخرى التأكيد من جهتها على وجوب اثبات الطلاق عند وقوعه.

¹ - ياسمينة العيد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مرجع سابق، ص 144 و 145.

² - نور الدين لمطاعي، مرجع سابق، ص 131.

³ نور الدين لمطاعي، مرجع سابق، ص 268 إلى 270.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن القضاء الأردني متشدد جدا في مسألة اثبات الطلاق لتعلقه بحقوق الله تعالى، فمن المبادئ المستقر عليها اجتهاد محكمة التمييز الأردنية¹:

- الدعوى التي يتعلق بها حق الله تعالى لا يؤثر فيها حصر الشهود، فلا حصر للشهود فيها (قرار رقم 9231 صادر بتاريخ 11-09-1956).
- دعوى الطلاق لا تسقط بغياب الطرفين لتعلق حق الله تعالى (قرار رقم 9478 صادر بتاريخ 22-04-1957، المطالبة بحق الشرع هو من حق المكلف).
- المطالبة بحق الشرع هو من حق كل مسلم مكلف، لذا فيحق لكل مسلم مكلف إقامة دعوى الطلاق باسم الحق العام الشرعي (قرار رقم 17040 صادر بتاريخ 19-04-1972)
- إذا كان موضوع الدعوى يتعلق به حق الله تعالى كطلاق أو ظهار، يجب تحليف المدعى عليه اليمين عند عجز المدعية بلا طلب منها (قرار رقم 8239 صادر بتاريخ 23-11-1953) إذا عدلت المدعية عن تاريخ الطلاق الى تاريخ آخر، يحلف الزوج اليمين على عدم وقوع الطلاق منه في التاريخ المعدول عنه (قرار رقم 37812 صادر بتاريخ 17-09-1994)

خاتمة:

من خلال مناقشة موضوع إشكالات الصلح في مادة شؤون الأسرة في التشريع الجزائري، يتبين لنا بان هناك أسباب تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من الصلح، مردّها هو بعض أحكام الوضع التشريعي الحالي وهي تسببق إجراءات التقاضي على الصلح، اعتبار الصلح اجراء وجوبي للحكم بفك الرابطة الزوجية بدل اعتباره آلية لمنع فك الرابطة الزوجية، واستحالة الصلح لانقضاء مدة عدة الطلاق الرجعي.

كما تبين لنا عدم انسجام أحكام الصلح مع احكام الشريعة الإسلامية، رغم ارتباط الصلح بمدة عدة الطلاق الرجعي.

وتوصلنا إلى أن إعطاء الفعالية للصلح يقتضي تسببق الصلح على إجراءات التقاضي، واعتباره آلية وقائية ودية وليس مجرد إجراء للحكم بفك الرابطة الزوجية، وان ذلك يتطلب مراجعة تشريعية للأحكام الإجرائية والموضوعية للصلح.

¹ - أحمد محمد علي داود، مرجع سابق الجزء الثاني، ص 105 و 106.

واستخلاصا لما سلف، فإننا نوصي بـ:

- 1- وجوب تحقيق الانسجام بين أحكام الصلح وأحكام الشريعة الإسلامية
- 2- فصل إجراءات الصلح عن إجراءات التقاضي
- 3- إنشاء منصة رقمية على مستوى الجهات القضائية لتكفل بجلسات الصلح عن بعد لتبسيط وتسهيل الإجراءات على الخصوم

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ قائمة المصادر:

أ. القرآن الكريم

- 1- رواية حفص بن سلمان، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1985.

ب. القوانين:

- 1- القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق لـ 9 يونيو سنة 1984، المتضمن قانون الاسرة. المعدل والمتمم بالأمر رقم 02-05 المؤرخ في 18 محرم عام 1426 الموافق لـ 27 فبراير سنة 2005، الجريدة الرسمية، العدد 15، السنة 2005.
- 2- القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق لـ 25 فبراير سنة 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، المعدل والمتمم بالقانون رقم 22-13 المؤرخ في 18 ذو الحجة عام 1443 الموافق لـ 17 يوليو سنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 48، السنة 2022.
- 3- القانون رقم 15-03 المؤرخ في أول من نوفمبر 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية العدد 06 المؤرخة في 10 فبراير 2015.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- أحمد أبو الوفا، المرافعات المدنية والتجارية، الطبعة الخامسة عشر، منشأة المعارف، مصر.
- 2- أحمد محمد المومني، إسماعيل أمين نواهضة، الأحوال الشخصية، فقه الطلاق والفسخ والتفريق والخلع، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2009.
- 3- أحمد محمد علي داود، الأحوال الشخصية، الجزء الأول والثاني، الطبعة الأولى/الإصدار الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 4- أحمد نصر الجندي، عدة النساء عقب الفراق أو الطلاق، دار الكتب القانونية، مصر، 1995.
- 5- أحمد فراج حسين، أحكام الأسرة في الاسلام، الطلاق، الخلع، الأولاد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

- 6- الأنصاري حسن النيداني، الصلح القضائي، دور المحكمة في الصلح والتوفيق بين الخصوم، دراسة تأصيلية وتحليلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2009.
- 7- الطيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر، الإنجاز التحدي، دار القضاة للنشر، 2008.
- 8- نبيل إسماعيل عمر، الوسيط في اقنون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- 9- زودة عمر، الإجراءات المدنية والإدارية في ضوء آراء الفقهاء وأحكام القضاء، الطبعة الثانية، أونسيكلوبيديا، الجزائر، 2015.
- 10- حامد عبده الفقي، أحكام الرجعة في الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2003.
- 11- نبيل إسماعيل عمر، الوسيط في اقنون المرافعات المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999.
- 12- نور الدين لمطاي، عدة الطلاق الرجعي وأثارها على الأحكام القضائية، الطبعة الثانية، دار فسيلا، الجزائر.
- 13- علي محمد علي دروي، الصلح القضائي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2015.
- 14- علي فيلاي، مقدمة في القانون، موفم للنشر، الجزائر، 2005.

ب- المقالات في المجالات:

- 1- بلقاسم الحاج، "العوامل السوسيوسياسية لظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري"، مقال منشور بكتاب أعمال المؤتمر الدولي المحكم: التفكك الاسري، طرابلس، لبنان 21-22/03/2018.
- 2- ياسمينه العيد، "سلطة قاضي شؤون الأسرة في الصلح بين الزوجين"، مجلة الأسرة والمجتمع، جامعة، المجلد 11، العدد 01، السنة 2023.
- 3- عبد الحق لخداري، "الصلح القضائي بين الزوجين في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري"، مجلة الأحياء، الجزائر، المجلد 20، العدد 24، ماي 2020.
- 4- علي بداوي، "الإجراءات الجديدة الخاصة بقاضي شؤون الأسرة"، مداخلة أقيمت في الملتقيات المخصصة لشرح أحكام الكتاب الثاني من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، نشرة القضاة، الجزائر، العدد 64، الجزء الأول.
- 5- مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، 2011.
- 6- مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، 2012.
- 7- مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، 2012.
- 8- مجلة المحكمة العليا، العدد الثاني، 2014.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

- 1- ياسمينة العيد، خلوفي سامية، "حجية التبليغ الالكتروني"، الملتقى الوطني الموسوم بـ التبليغ القانوني: واقع وآفاق. جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، فرقة البحث PRFU التنفيذ والتبليغ القضائي، كلية الحقوق سعيد حمدين، 15-12-2022.
- 2- عبد الله نوح، المؤسسات العرفية بمنطقتي القبائل ووادي ميزاب، طريقة اصيلة بديلة وفعالة لحل النزاعات بواسطة الصلح، حوليات جامعة الجزائر 1، سلسلة خاصة بالملتقيات والندوات، الجزائر، العدد 03، السنة 2014.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

- 1- إيمان عويمر، الطلاق المبكر يقوض المجتمع الجزائري بـ 240 حالة يوميا، تاريخ النشر الثلاثاء 27 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع 04 أكتوبر 2023 على الساعة 07:53، الرابط <https://www.independentarabia.com/>.
- 2- اليسير للمحاماة والاستشارات والاعمال القانونية، <https://alyassir.com>، تاريخ التصفح على الموقع: شهر أوت من سنة 2022.
- 3- الراوي محارب بن دثار، المحدث: البيهقي، المصدر: السنن الكبرى للبيهقي. أنظر: الدرر السنية، الرابط: <https://dorar.net/hadith/search> تاريخ التصفح 02 أكتوبر من سنة 2023.
- 4- محاكم دبي، الرابط <https://www.dc.gov.ae>، تاريخ التصفح شهر أوت من سنة 2022.
- 5- تعريف ومعنى صلح في معجم المعاني الجامع-معجم عربي، الرابط <https://www.almaany.com/ar/dict>، تاريخ التصفح شهر أوت من سنة 2022.
- 6- معنى صلح في معجم اللغة العربية، قاموس عربي عربي، اطلع عليه بتاريخ 06-10-2023 على الساعة 16:49، <https://www.maaajim.com/dictionary>
- 7- تاريخ الاطلاع جوان 2023. الرابط <https://www.adjd.gov.ae/ar/pages/family-guidance.aspx>
- 8- تاريخ الاطلاع جوان 2023. الرابط <https://www.dc.gov.ae/PublicServices/GessServiceDetails.aspx>.